جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري

بحث بعنوان

الأبعاد القانونية للتأجير التمويلي متناهي الصغر وتعزيز عملية الشمول المالي

تحت إشراف

أ. د علاء التميمي

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري ووكيل كلية الحقوق

جامعة المنصورة

إعداد الباحث

فرج أبو النصر عبد السلام أبو زيادة

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المقدمة:

يعتبر التمويل بمثابة الضالة التي تنشدها جميع المشروعات. فالمشروع يحتاج إلى التمويل منذ بدايته وطوال حياته لمواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط به والتي تؤثر على القدرة التنافسية للمشروع.

لذا يرى علماء الاقتصاد والإدارة المالية أن تمويل الشركات أو المشروعات الصناعية والتجارية عملية مستمرة وهي من أصعب المشكلات التي تواجه القائمين على هذه المشروعات وهم في طريق البحث عن أفضل الوسائل التي تساعدهم على توفير اللازم مع تحقيق أرباح سنوية متزايدة عاما بعد الآخر، ولا شك أن هذا يعود بالخير على الاقتصاد الوطني وزيادة عملية التنمية الشاملة.[١]

فالاقتصاديات المعاصرة المنتهجة سياسات الحرية الاقتصادية بتطبيق مبادئ اقتصاد السوق التي تتصف بالمنافسة الحادة وتشابك المصالح وحدة الصراعات وفي خضم ذلك تسعى كل مؤسسة اقتصادية إلى ضمان ديمومتها واستمرارها وذلك من خلال توسيع نشاطها سواء بإحلال أو التوسع أو التجديد.[٢]

ومصادر تمويل المشروع متعددة ومتنوعة حيث توجد مصادر التمويل الذاتي ويعتمد صاحبها في توفير احتياجاته المالية على إمكاناته الخاصة بإجراء التوسعات المطلوبة بما يتوفر لديه من أموال.

---

[١] دكتور عبد الرحمن السيد قرمان، عقد التأجير التمويلي، دار النهضة، ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦م، الطبعة الثانية، ص ٩.

هناك ارتفاع فى عدد المؤسسات العاملة فى مجال التمويل متناهى الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ وبداية عام ٢٠٢٣ وبلغ إجمالى عدد المنافذ القائمة ٣٧١١ منفذ موزعة إلى ١٠٠٠ جهة قائمة و ٢٧١١ فرع قائم بنهاية الربع ٢٠٢٢ ووصل أعداد المستفيدين من الشركات متناهية الصغر إلى ٣,٩ مليون مستفيد .

[٢] نجوى إبراهيم السيد علي البدالي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، عقد الإيجار التمويلي، ص ٣.

- "Le crédit-bail dispense le preneur de tout versement immédiat, la charge financière se répartissant sur une période de 3 à 5 ans (crédit-bail mobilier) ou de 10 à 20 ans (crédit-bail immobilier). Or, dans l'intervalle, l'entreprise bénéficie du rendement des capitaux dont l'immobilisation a été évitée par le recours au crédit-bail, les autres formules de financement impliquant en principe un apport au moins partiel de fonds propres". MARIO GIOVANOLI, Le crédit-bail "leasing" en Europe, op. cit., p. 34 n° 48.

وتوجد أيضاً مصادر التمويل الخارجي التي يعتمد فيه المشروع على الغير وذلك أما عن طريق الاقتراض سواء من البنوك أو الأفراد أو عن طريق الشراء بالتقسيط ووسائل الائتمان التجاري قصير الأجل أو أي وسائل أخرى.[٣]

ويطلب من المشروع طالب التمويل تقديم ضمان عيني كرهن مثلا أو ضمان شخصي كالكفالة.

ووسائل التمويل التقليدية مثل القرض تعرض مؤسسة التمويل لخطر عدم استرداد التمويل الذي منحته للمشروع سواء في صورة قرض أو أدوات الإنتاج وذلك إذا أفلس المشروع وانهارت قيمته وصار البحث عن وسيلة تمويل تناسب المشروعات التي لا تناسبها وسائل التمويل التقليدية وفى نفس الوقت تضمن لمؤسسة التمويل أدنى قدر من المخاطر.

بحيث تمكنها من استرداد التمويل الذي سبق منحه للمشروع ومن هنا بدأ التفكير في استخدام عقد الإيجار كوسيلة لتمويل المشروعات فظهر التأجير التمويلي للأصول الإنتاجية حيث أنه من العقود التي يبنى عليها الاقتصاد.

وحدد القانون المصري رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن نشاطي التأجير التمويلى والتخصيم[٤] بوصفها من أدوات التمويل غير المصرفية وعالج مشاكل وأوجة قصور كثيرة واجهت المشروعات وأفرزتها الممارسات العملية في القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ م بشأن نشاط التأجير التمويلى وتعديلاته

---

[٣] دكتور عبد الرحمن السيد قرمان، عقد التأجير التمويلي، مرجع سابق، ص ٣ وما بعدها.

- Le schéma suivant: celui qui désire s’équiper passe avec une société spécialisée (la société de crédit-bail ou "lessor" un contrat aux termes duquel le crédit-bailleur acquiert un matériel choisi par le futur utilisateur (qui en arrête les caractéristiques techniques et le prix avec le vendeur). Le bien acheté est immédiatement loué par la société de crédit-bail (propriétaire), pour une période déterminée. A l’issu de celle-ci, l’utilisateur dispose d’une triple option: soit acquérir le bien pour un prix sensiblement égal à sa valeur résiduelle et initialement convenu ; soit mettre fin au contrat et restituer la chose louée; soit s’engager pour une nouvelle location à de nouvelles conditions' P. - M. Du Chambon, M. ALTÈR, Initiation aux Techniques Contractuelles Récentes. Cours de Doctorat, d’Ain-Chams et Mansourah. Mars, 1985. p.7; F. COLLART DUTILLEUL et PH. DELEBECQUE. Contrats Civils et Commerciaux, Précis Dalloz. 1991, n° 352. p. 248.

[٤] قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر "ج" في ١٤ أغسطس ٢٠١٨

وعالج كذلك السلبيات الواجب تجنبها وتم إضافة سبع بنود جديدة لقانون التأجير التمويلي الجديد لمعالجة تلك المشكلات وتلك السلبيات والمعوقات وتتمثل في الآتي:[٥]

١- استحداث التأجير التمويلي متناهي الصغر.

٢- تعزيز عملية الشمول المالي.

٣- السماح لشركات التأجير التمويلي بممارسة نشاط التأجير التشغيلي على أن تلتزم بإعداد حسابات مستقلة لهذا النشاط.

٤- ولحماية حقوق المتعاملين تضمن مشروع القانون آلية تلقى الهيئة العامة للرقابة المالية للشكاوى بشأن التأجير التمويلي وأيضاً إنشاء لجنة لتظلمات الشركات من القرارات الإدارية التي تتخذها الهيئة.

وأتاح المشروع التمويل للمشروعات متناهية الصغر وأتاح للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال التمويل متناهي الصغر ورخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية مزاولة نشاط التأجير التمويلي مما يساهم في تعزيز الدور الفعال للمؤسسات المالية غير المصرفية في مجال الشمول المالي.

وأتاح لشركات التأجير التمويلي أن تزاول نشاط التأجير التمويلي التشغيلي للمساهمة في إتاحة الأصول الرأسمالية للمشروعات الاستثمارية من خلال البيع بالتقسيط على اجل متوسط وطويل الأجل.[٦]

والقانون تضمن على العديد من القواعد لتنظيم الترخيص للشركات بمزاولة نشاطي التأجير التمويلي وقواعد حوكمة هذه الشركات وتنظيم متطلبات الإفصاح وحماية المتعاملين معها.

---

(5) Comprehensive strategu fornon Bank financial instutions, 2018 – 2022

-الاستراتيجية الشاملة للانشطة المالية غير المصرفية ٢٠١٨-٢٠٢٢ الخاصة بالهيئة العامة للرقابة المالية.

(6) MARIO, GIOVANOLI, Le crédit-bail" leasing" en Europe, op. cit., n° 44 et s. p. 32 et s.

"Il est bien évident, cependant, que la décision de l'entreprise de recourir ou non au crédit-bail dépendra essentiellement des avantages et inconvénients que cette méthode de financement comporte sur un plan strictement financier" MARIO GIOVANOLI, Le crédit-bail "leasing" en Europe, op. cit., n° 46 p. 33.

حول مرونة هذا العنصر انظر:

-BEY et GAVALDA. Le crédit-bail mobilier, op. cit., p. 11; MARIO GIOVANOLI. Le crédit- bail "leasing" en Europe, op. cit., n° 45 p. 32.

وهذا القانون يعمل على تنمية الشمول المالي وزيادة حجم الاستثمار ودفع عجلة النشاط الاقتصادي لرفع معدلات الإنتاج في الدولة وتشغيل الأيدي العاملة وتوفير فرص عمل للشباب وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحسين الأوضاع الاقتصادية بالبلاد.

هذا وبالنظر إلى التجارب الدولية المنظمة لنشاط التأجير التمويلي الذي أدى إلى ضرورة إجراء تغييرات جوهرية بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ليواكب مستجدات وآليات تمويل المشروعات وتوفير أدواته وتشجيع الاستثمارات ومعالجة السلبيات التي ظهرت وأفرزتها الممارسات العملية وتجنبها وافرز ذلك أيضاً إلى قرارات عادة للهيئة العامة للرقابة المالية للمساهمة في ذلك التطوير.

والقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ يتضمن ٨٤ مادة موزعة على ٧ أبواب بالإضافة إلى ٤ مواد إصدار تتضمن الأحكام الانتقالية للجهات القائمة التي تمارس نشاط التأجير التمويلي لتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام القانون وخضوع المنازعات والدعوى الناشئة عن تطبيقه لاختصاص المحاكم الاقتصادية.[٧]

ويهدف القانون لتعزيز الشمول التمويلي وانتشار أدوات التمويل غير المصرفية في أنحاء البلاد ووصولها لشرائح من المجتمعي لا تستفيد حاليا بالعديد من الخدمات المالية حيث سمح للجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠ [٨] وتقديم خدمات التأجير التمويلي في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وتواصلت مع زكريا الأسمر المدير العام للأنشطة غير المصرفية بالهيئة العامة للرقابة المالية وتواصلت مع القانونيين بشركات عدة بجميع أنحاء الجمهورية بشركات التأجير التمويلي لمعرفة أهم وابرز المشكلات العملية التي تواجههم وكيف عالجها القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وكذلك قرارات الهيئة العامة للرقابة المالية التي تلت إصدار القانون وكذلك البحث والقراءة في العديد من المراجع والرسائل والأبحاث السابقة في العديد من الجامعات.

وموضوع البحث الأبعاد القانونية للتمويل متناهى الصغروتعزيز عملية الشمول المالى طبقا للقانون المصري رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ على بينة من أمرهم وخاصة أن مؤيدي هذا النظام من رجال

---

[٧] قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر "ج" في ١٤ أغسطس ٢٠١٨.

[٨] ١٤١ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد ٤٦ (تابع)، ١٣ نوفمبر ٢٠١٤، والمعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية، العدد ٤١ "مكرر"، ١١ أكتوبر ٢٠٢٠

الاقتصاد يتوقعون له نجاحا كبيراً في جميع المجالات الإنتاجية والخدمات التي تتطلب تكنولوجيا عالية التكاليف وسريعة التطور ولا تتناسب مع الإمكانات المالية المحدودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا أرادت اقتناء هذه الأصول الإنتاجية ومن هنا سيكون موضوع بحثنا ورسالتنا هو عقد التأجير التمويلي كأحد آليات الشمول المالي.[٩]

إشكاليات البحث:

تكمن إشكاليات البحث في عملية الشمول المالي وصعوبة وصول عملية التمويل لجميع شرائح المجتمع بالصورة المطلوبة والمرجوة مما يحرم قطاع كبير وشرائح عريضة من المجتمع لا تستفيد من هذه الخدمات المالية .

أهداف الدراسة وأهميتها:

١- دراسة المشكلات والسلبيات العملية التي واجهت المتعاملين بالتأجير التمويلي وكيفية معالجتها.

٢- تعزيز الشمول المالي وانتشار أدوات التمويل غير المصرفية في أنحاء البلاد ووصولها للشرائح الضعيفة.

٣- القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتمويل متناهي الصغر.

منهجية البحث:

الآلية المتبعة في هذه الدراسة هي:

وانطلاقا في الإشكاليات والسلبيات والمعوقات التي أفرزتها الممارسات العملية للتأجير التمويلي ولتنمية الشمول المالي وزيادة حجم الاستثمارات ودفع عجلة النشاط الاقتصادي لرفع معدلات الإنتاج في الدولة وتشغيل الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل للشباب وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحسين الأوضاع الاقتصادية وهذا كله بالنظر للتجارب الدولية المنظمة للتأجير التمويلي الذي أدى إلى

---

(9) Le contrat est conclu pour une durée déterminée, pendant laquelle le contrat, s'il est normalement exécuté, ne peut être résilié par aucune des deux parues (période irrévocable), et que". MARIO GIOVANOLl. Le crédit-baü "leasing" en Europe, op. cit., p. 47 et s. n° 66.

-"Les montants à payer par le preneur au cours de la période irrévocable couvrent au moins le coût d'acquisition ou de fabrication, ainsi que tous les frais accessoires, y compris les frais de financement du bailleur". MARIO GIOVANOLI, Le crédit-bail "leasing" en Europe, op. cit., p. 47 n° 66.

ضرورة إجراء تغيرات جوهرية للتأجير التمويلي ليواكب مستجدات وآليات تمويل المشروعات وتوفير أدواته وتشجيع الاستثمارات والمستثمرين وفى ظل إلغاء القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ الذى تم إلغائة بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ لمواكبة تلك المستجدات وعلاج تلك المشكلات قد اتبعت في هذه الرسالة المنهج التحليلي ومنهج البحث المقارن ودراسة النصوص القانونية والقرارات واللوائح القانونية السارية للتأجير التمويلي وذلك بطريقة المقارنة والتحليل والاستنباط بين العيوب والمزايا وجميع المعلومات حول عقد التأجير التمويلي سواء كان ذلك في كتب أو أبحاث أو مراجع أو دراسات سابقة أو مراسيم وقوانين ولوائح وإجراء المقارنة التحليلية النظرية بينهما.

صعوبات الدراسة:

١- صعوبة الحصول على المعلومات من الهيئة العامية للرقابة المالية، فقاعدة البيانات المتوفرة لدى الهيئة والمتاحة للباحثين عن نشاط التأجير التمويلي في مصر متواضعة للغاية، ولا تسمح لأي باحث الاطلاع على بيانات رقمية، ويكاد يكون حصاد التردد على الإدارة العامة للمعلومات بالهيئة أكثر من مرة، يقتصر على مجرد إمداد الباحثين بأسماء شركات التأجير التمويلي دون إتاحة الفرصة لأية بيانات إجمالية عن نشاط هذه الشركات والمؤسسات في السوق المصري.

٢- صعوبة الحصول على معلومات من البنوك المصرية التي تمارس نشاط التأجير التمويلي ولا تسمح لاي باحث بالاطلاع على العقود، وكان لابد علينا أن نتابع الموقع الإلكتروني للاطلاع على كل ما هو جديد، وكانت كل المناقشات مع المسئولين تتم مشافهة دون أن يوقع المسئول على أي حديث خوفا من المسئولية.

سنتحدث فى بحثنا عن الأتى:-

التأجير التمويلي متناهي الصغر وتعزيز عملية الشمول المالي

تمهيد:

حيث يعتبر نشاط التمويل متناهي الصغر أحد الأنشطة التي استخدمتها الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠١٤م ضمن استراتيجية الدولة للشمول المالي، حيث تسعي مؤسسات التمويل متناهي الصغر والبالغ عددها ٨٤٢ مؤسسة وشركة حسب بيانات الهيئة ووصلت عدد فروعها إلى ١٦٥٧ فرعًا في كافة محافظات مصر إلى الإسهام في تشجيع الفئات محدودة الدخل على المساهمة في النشاط الاقتصادي الرسمي، وذلك عن طريق منح التمويلي للأفراد والمنشآت متناهية الصغر بوسائل ميسرة، بما يسهم ذلك في الحد من البطالة ويعمل على المساعدة على تحسين دخل الأسر الأكثر فقراً، ويكون لذلك مردوداً إيجابياً على زيادة حجم الاستثمارات وكذلك التشغيل في الاقتصاد الكلي وقد أثمرت تلك الجهود على نتائج مبهرة للغاية.[١٠]

أنواع شركات التأجير التمويلي: [١١]

يمكن تقسم مؤسسات التأجير التمويلي إلى عدة انواع:

---

[١٠] الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية ٢٠٢٢-٢٠١٨ ص ٢٢.

- وأدى ذلك إلى زيادة عدد المستفيدين إلى أكثر من ٢,٤مليون مواطن بقيمة أرصدة تمويلية ذادت على ٨,٤ مليار جنية وذلك في نهاية الربع الأول لعام ٢٠١٨م، في حين بلغت نسبة الإناث المستفيدين والمتمتعين بقروض التمويل متناهي الصغر حوالي ٧٠% من إجمالي المستفيدين وبأرصدة تمويلية بلغت ٤,٤مليار جنيه، بينما بلغت نسبة الرجال المستفيدين حوالي ٣٠% بأرصدة تمويل بلغت ٤ مليار جنيه.
- كما بلغت نسبة تمويل الأنشطة التجارية حوالي ٦٢,٣% والأنشطة الخدمية حوالي ١٧,٣% والأنشطة الزراعية حوالي ١٢,٩% والأنشطة الإنتاجية حوالي ٧,٥% من إجمالي أرصدة التمويل متناهي الصغر، في حين بلغت قيمة التمويل الفردي حوالي ٦ مليار جنية بنسبة ٧٢% من إجمالي أرصدة التمويل الممنوح لعدد ١,١ مليون عميل بنسبة ٤٦% من إجمالي العملاء.

[11] Les opérations de location de parts sociales ou d'actions prévues aux articles L. 239-1 à L. 239-5 du code de commerce, assorties d'une promesse unilatérale de vente moyennant un prix convenu tenant compte, au moins pour partie, des versements effectués à titre de loyers.

ومن الملاحظ: أن عقد التأجير التمويلي يتحدد بأنواع عديدة في الواقع العملي، وتختلف حسب الاعتبارات، والحيثيات المختلفة

أ- **النوع الأول:** -

التأجير التمويلي للمنقولات مثل الآلات والمعدات الصناعية. وفي هذه الصورة يقوم المؤجر بتأجير منقولات إلى المستأجر، وذلك مقابل قيمة إيجارية يتفق عليها الطرفين (المؤجر والمستأجر) في العقد.(١٢)

ونلاحظ أن المشرع المصري لم يحدد طبيعة المنقولات التي يمكن أن تكـــون محلـــا للتـــأجير التمويلي وذلك بعكس المشرع الفرنسي الذي اشترط أن تكون هذه المنقولات معـــدلات إنتـــاج أو أدوات عمل biensd'e equipment ou: d' materiel outliage ومع ذلك لا يمكن القول بان المشـــرع المصري أراد الخروج على ما اخذ به المشرع الفرنسي.(١٣)

---

(12) "Le bien loué doit être, en effet. Un bien d'équipement professionnel ou un matériel d'outillage., Le critère distinctif n'est pas, semble-t-il, nécessairement la nature intrinsèque du bien ms son affectation. Si l'hésitation sera en pratique rare pour certains types de matériels (ordinateurs, matériels de travaux publics, camions...), le doute reste parfois permis pour u autres biens d'un emploi mixte comme les véhicules automobiles qui peuvent servir aussi bien à 1' équipement professionnel (avocat, médecin...) qu'à un usage particulier. Dans ce dernier cas, il s'agirait ce leasing, activité libre, n'impliquant pas le statut de la loi du 2 juillet 1966 et échappant a l'activité réglementée de crédit-bail strictement entendu (réglementation bancaire). BEY. Et GAVALDA, Le crédit-bail mobilier, op. cit., p. 44 et s.

(13) Article L313-7 - Code of Monitoring and Finance

- Les opérations de location de biens d'équipement ou de matériel d'outillage achetés en vue de cette location par des entreprises qui en demeurent propriétaires, lorsque ces opérations, quelle que soit leur qualification, donnent s au locataire la possibilité d'acquérir tout ou partie des biens loués, moyennant un prix convenu tenant compte, au moins pour partie, des versements effectués à titre de loyers. (L. n°2005-882 du 2 août 2005, art.27-1). Code commerce,2011, Dalloz. P:2587 .

النص باللغة الفرنسية الفقرة الثانية:

Les opérations par lesquelles une entreprise donne en location des biens immobiliers à usage professionnel, achetés par elle ou construits pour son compte, lorsque ces opérations, quelle que soit leur qualification, permettent aux locataires de devenir propriétaires de tout ou partie des biens loués, au plus tard à l'expiration du bail, soit par cession en exécution d'une promesse unilatérale de vente, soit par acquisition directe ou indirecte des droits e propriété, du terrain sur lequel ont été édifiés le ou les immeubles loues soit par transfert de plein droit de la propriété des constructions édifiées sur le terrain appartenant audit locataire cas d'opération de crédit-bail sur le droit au renouvellement d'un bail, ce droit ne peut être invoqué que par le crédit- bailleur, par dérogation aux dispositions de l'article.

ب–النوع الثاني:

التأجير التمويلي للعقارات وتأخذ شكل شركات عقارية تختص بتمويل الأعمال العقارية.[١٤]

ومن الجدير بالذكر أن المشرع الفرنسي وعلى الرغم من أنه لم يخص عقد التأجير التمـــويلي بقانون خاص ومستقل كما فعل المشرع المصري فقد تطرق له من خلال المادة ٣١٣–٧ مـــن القـــانون النقدي والمالي الفرنسي[١٥] وركز المشرع الفرنسي على وجوب أن ينصب التـــأجير التمـــويلي علـــى الاستعمال المهني l' usage professional للقول بوجود عملية تأجير تمويلي، ويشمل أيضاً المحـــل التجاري والمؤسسة الحرفية أو أحد عناصرهما، نظراً لطبيعتهم المهنية[١٦]، ولم يكتفـــي طبقـــا للمـــادة

---

4. Les opérations de location de parts sociales ou d'actions prévues aux articles L. 239-1 à L. 239-5 du code de commerce, assorties d'une promesse unilatérale de vente moyennant un prix convenu tenant compte, au moins pour partie, des versements effectués à titre de loyers.

Code commerce,2011,Dalloz,p:2587.

راجع في الفقه الفرنسي

D. legeaisscre'dit – bail mobiliers juris classeurs commercial 1993, p. 442

Ch. Gavalda et d.cremiuxisrael juris classeurs bangueetcre'dit 1988, 640 et 641.

G. ripert et r.Robiot traite' dedroit commercialct. 2t. 2ed. 12 n .2422. p. 434ets

CH. Gavaldaetj. Stoufflet droitbancaireinstitutions comptes operations services ed. 1992. N 503 ets. P237 ets.

(14)Chapitre III : Crédits) Articles L313-1 à L313-51 - (Légifrance (legifrance.gouv.fr)

- F, COLLART DUTILLEUL et PH. DELEBECQUE, Contrats civils et commerciaux, op. cit., n° 835. p. 597 et s; MARIO GIOVANOLI, Le crédit-bail "leasing" en Europe, op. cit., p. 45 n° 65.

Les opérations par lesquelles une entreprise donne en location des biens immobiliers à usage professionnel, achetés par elle ou construits pour son compte, lorsque ces opérations, quelle que soit leur qualification, permettent aux locataires, de devenir propriétaires de tout ou partie des biens loués, au plus tard à l'expiration du bail, soit par cession en exécution d'une promesse unilatérale de vente, soit par acquisition directe ou indirecte des droits de propriété du terrain sur lequel ont été édifiés le ou les immeubles loués, soit par transfert de plein droit de la propriété des constructions édifiées sur le terrain appartenant audit locataire". MARIO GIOVANOLI. Le crédit-bail "leasing" en Europe, op. cit., p. 45 n° 65.

(15) Article 313-8 endsavoir plus sur cetarticle: modifie parordonnance no 2005- 429 du omai 2005 art.46. Jorf 7 mai 2005 En cas de cessionde biens compridsans une ope'ration de cre'dit, et pendant ladure'e l' ope'ration, lecessionnaire est tenu auxmems obligations que. Iece'dant qui on restegarant. Code commerce, 2011, Dalloz, p: 2595,

انظر: الموقع الإلكتروني

http://iegfrance.gouv.fr/affichcode.do?

(16) Confercreporter . vousa rose noe' ile Schutz, ie cre'dit bail, be'p civ. Dalloz, janvie, 2007, p. 14.

٣١٣-٧ وما يليها بل أضاف قابلية أحد عناصرهما المعنوية لذلك، لاسيما الأسهم وذلك منذ عام ٢٠٠٥ م، في حين أضافت الممارسة العملية شكلا جديدا غير مؤسس له قانونا، وهو برامج الحاسب الآلي، والتي تعتبر في نظر القانون أموالا منقولة، رغم أن الفقه يعتبرها أموالا منقولة معنويا طالما كانت حقوقا منفصلة عن كل سند مادي[١٧]، لأنها قد تشكل أحيانا أحد العناصر المعنوية للمحل التجاري.[١٨]

وفرض المشرع الفرنسي حدا أدنى لرأس مال شركات التأجير التمويلي وألزمها بنشر حساباتها وفقاً لقواعد لجنة الرقابة على البنوك والخاضعة للقانون رقم ٦٦ – ٤٤٥ لسنة ١٩٦٦م السابق للقانون الفرنسي ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٥م.

وانتشر التأجير التمويلي بعد ذلك في بلجيكا وكانت مقرا" لمؤسسة التأجير التمويلي الأوربية" Lease Europe" وتم إنشاؤها عام ١٩٧٢م.

وفى الوقت الحالي فنشاط التأجير التمويلي تنتشر في أكثر من ٥٠ دولة [١٩] في العالم بحجم يفوق ٤٥٠ بليون دولار أمريكي ونما التأجير التمويلي وأصبح مصدر بديل للتمويل في كل الأقطار الحديثة في التصنيع ويوازى نمو التأجير التمويلي في اليابان [٢٠]وكوريا وتايوان وماليزيا وهونج كونج، وأضاف بعدا جديدا للإدارة المالية الحديثة بالمفهوم الرئيسي للتأجير التمويلي وهو تحقيق الربح من استخدام الأصول وليس تملكها.

---

(17) Raymond guillien et jean Vincent, iexique destermes juridiques, dalloz, 13eneed p. 527

(18) Cf. rose noe'lle Schutz, legre'dbait, op. cit 18.

(١٩) د. رياض فخري الآليات القانونية المميزة لعقد التأجير التمويلي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ص ١٣، د. مصطفى رشدي شيحة النقود والمصارف والائتمان دار الجامعة الجديدة للنشر ١٩٩٩م ص ٢٩.

(٢٠) الموقع الإلكتروني:

www.orix.com

-شركة أوكس كوربوريشن اليابان هي أكثر شركات التأجير التمويلي في اليابان اشتهاراً وهي ثالث أكبر شركة منذ تأسيسها في أبريل ١٩٦٤م وتوسعت في الشرق الأوسط عام ١٩٩٣م ويوجد أربع شركات مساهمة منها: -شركة عمان للتأجير التمويلي: أنشأت عام ١٩٩٣ م، -أوركس مصر للتأجير التمويلي وأنشأت عام ٩٩٧ م، -شركة أوركس للتمويل الإماراتية وأسسه عام ٢٠٠٢ م، -الشركة المالية والصناعية المصرية

ويزيد التأجير التمويلي من الوفرة الإجمالية لرأس المال وكذلك ينوع مصادر التمويل وكـذلك عمليات التأجير التمويلي تخضع لأصول ونظم تخالف التي يخضع لها النظام المصرفي. [٢١]

ولم يقتصر الأمر بالنسبة لنشاط التأجير التمويلي على الدول الرأسمالية فقط وإنما عرفته العديد من الدول وأصبح معروفاً عالمياً واستخدام التأجير التمويل التأجيري لتنشيط الاقتصاد الـوطني للـدول النامية التي تسعى للنهوض باقتصادها ومواكبة التطور التكنولوجي الكبير والهائل، واسـتخدام أحـدث الفنون الإنتاجية المعروفة عالمياً" ودوليا" وكذلك لتمويل الاستثمارات الدولية العابرة لحدود الدول بهدف مساعدة الدول النامية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بتلك الدول وزيادة حجم الاستثمارات وزيادة التبادل الاقتصادي والتجاري بين دول العالم.

ولم يكن هناك تنظيما" دوليا" لعقد التأجير التمويلي حتى بداية السبعينيات إلى أن قـام المعهـد الدولي لتوحيد القانون الخاص بوضع قواعد تحكم عقد التأجير التمويلي وذلك لغياب القواعد القانونيـة الوطنية التي تحكم ذلك العقد وذلك لغياب القواعد القانونية الوطنية التي تحكم ذلك العقد وكان هذا عـام ١٩٧٤، وبعد مرور عدة سنوات من البحث والدراسة والمناقشات وفى سنة ١٩٨٧ قامت لجنة الخبراء الحكومية بوضع مسودة لاتفاقية عرضت على المؤتمر الدبلوماسي في أوتاوا / كندا ٢٨ مـايو ١٩٨٨م وتم تبنى تلك المسودة التي أصبحت اتفاقية دولية دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ١ مايو ١٩٩٥م بين كلا من فرنسا وكندا وإيطاليا ونيجيريا.

ثم إنضمت بنما ضمن الاتفاقية ١ أكتوبر ١٩٩٧م. [٢٢]

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاقية معهد روما لسنة ١٩٨٨م بشـأن عقـود التـأجير التمويلي على:

---

[٢١] د. محمود محمد فهمي، التأجير التمويلي كوسيلة من وسائل التمويل، بدون ناشر، ص ٥٦ وما بعدها.

[٢٢] حيث تنص المادة السادسة عشر من الاتفاقية على:

Article 16: "1-This convention enters into force on the first day of the month -following the expiration of six month after the date of deposit of the third instrument of ratification, acceptance, approval or accession. 2-For each State that- ratifies, accept, approves, or accèdes to this convention after the deposit of the third instrument of ratification, acceptance, approval or accession, this convention enters into force in respect of that State on the first day of the month -following the expiration of six months after the date of the deposit of its instrument or ratification, acceptance, approval or accession." of six months after the date of the deposit of its instrument or ratification, acceptance, approval or accession.".

١- يحدد المستأجر المعدات التي يريدها ويختار المورد دون الرجوع للمؤجر.

٢- يتم تمليك المعدات من قبل المؤجر للمستأجر باتفاق التأجير ويكون ذلك بعلم المورد.

٣- عند احتساب الأجرة الواجب اداؤها بموجب اتفاقية وعقد التأجير يؤخذ في الحسبان والاعتبار استهلاك كامل تكلفة المعدات او الجز الأكبر منها عند وضع قيمة الايجار. [٢٣]

النوع الثالث: التأجير التمويلي اللاحق:

ينظم المشرع[٢٤] هذه الصورة في الفقرة الثالثة من المادة الثانية بالنص على اعتباره تأجيرا تمويليا. كل عقد بمقتضاه المؤجر بتأجير مال إلى المستأجر تأجيرا تمويليا إذا كان هذا المال آلت ملكيته إلى المؤجر.

النوع الرابع: التأجير التمويلي متناهي الصغر

يجوز أن ترخص الهيئة بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا لأحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وذلك بالشروط والقواعد التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة، على أن تتضمن على الأخص ما يأتي:

١- ألا تقل قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر للشركة أو الجمعية أو المؤسسة الأهلية من واقع آخر قوائم مالية معتمدة عن خمسة ملايين جنيه.

٢- أن تكون الشركة أو الجمعية أو المؤسسة العاملة في مجال العمل الأهلي غير مخالفة للقانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه أو القرارات الصادرة تنفيذا له وقت تقديم طلب الترخيص.

٣- أن تقدم الشركة أو الجمعية أو المؤسسة العاملة في مجال العمل الأهلي خطى عمل متضمنة ألا تزيد قيمة عقد التمويل على الحد الأقصى للتمويل وفقا لأغراض التمويل المحددة بالقانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه.

---

[٢٣] راجع الموقع الالكتروني:

www.oflease/ffinancing/andaxtreatment.com

(24) D. Legeals, credit – bail mobilier, juris classur, commercial, 1993, f 442, n.8.

ويشترط لمباشرة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر االلتزام بالقواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على أن تتضمن على الأقل البنود الواردة بالمادة ٦٠ من هذا القانون.[٢٥]

المطلب الأول

استحداث التأجير التمويلي متناهي الصغر

وتعزيز عملية الشمول المالي

تمهيد:

ظهر مصطلح الشمول المالي عكس "الاقتصاد المالي" لأول مرة في العام ١٩٩٣ في دراسة ليشون وثرفت[٢٦] عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، وقد تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية وغير المصرفية.

وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي واجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية في العام ١٩٩٩م استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع.[٢٧]

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الآزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح وكذلك حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة وميسرة لكافة الفئات.[٢٨]

---

[٢٥] الجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر "ج" في ١٤ أغسطس سنة ٢٠١٨ للقانون ١٧٦، المادة "٥٦".

[26] lyshon, Thrift (1993).

[٢٧] الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية ٢٠٠٨.

- Der Karlspreisträger 1969 Die Kommission der Europäischen

[٢٨] مجلة الدارسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، ٢٠١٥، الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨م.

وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم في العام ٢٠٠٣ [٢٩] وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطـــوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

أولا: تعريف الشمول المالي: –[٣٠]

تطوير تعريف الشمول المالي ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسســـات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد.

١– تعريف مجموعة العشرين "G20" والتحالف العالمي للشمول المالي "AF1"

ينص على أنه هو "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخـــدمات والمنتجـــات الماليـــة التـــي تتناســـب مـــع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[٣١]

٢– تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" والشـــبكة الدوليـــة للتثقيـــف المـــالي "1NFE" الشمول المالي بأنها: –

العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هـــذه الخدمـــات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[٣٢]

---

[29] European Commission – PRESS RELEASES – Press release

[٣٠] بحث د. هشام مصطفى، هامش ص ٤٠٨.

[٣١] الموقع الرسمي للبنك الدولى ٢٠١٥.

- (amf.org.ae)
https://openknowledege.worldbank.org

[٣٢] الموقع الرسمي لصندوق العربي ٢٠١٥.

٣-تعريف المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء (CGAp): -

فتعرف الشمول المالي بأنه " وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسئولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا.[٣٣]

ثانياً: دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لقد بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في فرص الاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد فهذه الخدمات تساعد على تمكين جميع الفئات من الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية وتوفير لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة وتعمل على رفع الإنتاجية وتمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلامة الاستهلاك وإدارة المخاطر المادية التي يواجهونها وزيادة حجم الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال [٣٤]لذلك حظى الشمول المالي بأهمية كبيرة ومتزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص الدول النامية، لما يحمله من أثر كبير في تحسين فرص التنمية والنمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وزيادة فرص العمل والحد من البطالة.

وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط وأشكال مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء والطبقة البسيطة ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك وإنما شملت الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الأقراد المتخصصة وفى القلب منها مؤسسات التأجير التمويلي وغيرها.

---

(33) https:www.cgap.org/topicsfinncial-inclusion.

[٣٤] الموقع الرسمي للبنك الدولي ٢٠١٥.

https://www.info.org
https://openknowledege.worldbank.org

ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وانتشار حلول التكنولوجيا الرقمية لعبت دوراً متزايدا في تسريع عملية الشمول المالي.

والشمول المالي يعمل على توفير ما تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية وحركة الأسواق، وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، والعمل على الحد من البطالة والفقر.

فلذلك لابد من التثقيف المالي في المرحلة الأولى لترسيخ المفاهيم المالية لدى الأفراد، وتحفيز عملية الابتكار، فالتثقيف المالي وفق منظور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" "OECD" والشبكة الدولية للتثقيف المالي "INFE" هو " العملية التي يتم من خلالها تحسين ادراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخدامها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد والنصيحة وتطوير مهاراتهم ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه إليها في حال احتياجهم للمساعدة واتخاذ خطوات فعالة لتحقيق وتحسين الرفاة المالي.[٣٥]

---

[٣٥] الموقع الرسمي لصندوق صندوق النقد الدولي ٢٠١٥.

Home <https://www.imf.org

لقد أظهرت بيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٤م أن حوالي نصف البالغين في العالم أي ما يعادل ٢ مليار نسمة، لا يحصلون على خدمات مالية رسمية، وأن نسبة ٧٠% منهم من سكان الدول النامية.

وأنه مازال ٨٢% من سكان الدول العربية أي ما يعادل ١٨٢ مليون من البالغين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وأظهرت البيانات أيضًا أن ٢٥% فقط من الفقراء البالغين في العالم وممن يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم، يدخرون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية ويعد بعد المسافات، وارتفاع التكاليف من أهم الأسباب وراء عدم تعامل. ٧٥% من الفقراء البالغين في العالم من المؤسسات المالية تشير أخر البيانات المتاحة لعام ٢٠١٤م أن نسبة البالغين ممن لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية في العالم ٦٢% وبلغت نسبة النساء ٥٨% وعلى مستوي الدول النامية بلغت نسبة المشاركة لجميع البالغين ٥٤%.

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن مستوي الشمول المالي في الدول العربية سجل أدني المستويات في العالم، فقد بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حساب لدي مؤسسات مالية ١٨% في الوقت الذي تملك

وأصبح من المعترف به عالمياً، أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي.

ثالثا: عملية الشمول المالي قبل جائحة كورونا: -[٣٦]

من المتوقع أن يظل الناتج أقل من اتجاهاته قبل تفشي فيروس كورونا على الرغم من الانتعاش القوي في الولايات المتحدة والصين واشنطن، ٨ يونيو/حزيران ٢٠٢١ من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٥,٦% عام ٢٠٢١، وهي أسرع وتيرة للنمو بعد ركود اقتصادي خلال ٨٠ عاما، مما

فيه معظم الدول العربية بين قاعدة ودائع واسعة فاقت أو قاربت بعضها قيمة الناتج المحلى الإجمالي لعام ٢٠١٤م ووصلت نفس مستوى الدول المتقدمة.

[٣٦] الموقع الرسمي لصندوق صندوق النقد الدولي ٢٠١٥.

Home <https://www.imf.org

لقد أظهرت بيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٤م أن حوالي نصف البالغين في العالم أي ما يعادل ٢ مليار نسمة، لا يحصلون على خدمات مالية رسمية، وأن نسبة ٧٠% منهم من سكان الدول النامية.

وأنه مازال ٨٢% من سكان الدول العربية أي ما يعادل ١٨٢ مليون من البالغين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وأظهرت البيانات أيضًا أن ٢٥% فقط من الفقراء البالغين في العالم وممن يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم، يدخرون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية ويعد بعد المسافات، وارتفاع التكاليف من أهم الأسباب وراء عدم تعامل. ٧٥% من الفقراء البالغين في العالم من المؤسسات المالية تشير أخر البيانات المتاحة لعام ٢٠١٤م أن نسبة البالغين ممن لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية في العالم ٦٢% وبلغت نسبة النساء ٥٨% وعلى مستوي الدول النامية بلغت نسبة المشاركة لجميع البالغين ٥٤%.

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن مستوي الشمول المالي في الدول العربية سجل أدني المستويات في العالم، فقد بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حساب لدي مؤسسات مالية ١٨% في الوقت الذي تملك فيه معظم الدول العربية بين قاعدة ودائع واسعة فاقت أو قاربت بعضها قيمة الناتج المحلى الإجمالي لعام ٢٠١٤م ووصلت نفس مستوى الدول المتقدمة.

يعود في الأساس للانتعاش القوي الذي حققه عدد قليل من الاقتصادات الكبرى. ومع ذلك، فإن الكثير من بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مازال يعاني من جائحة فيروس كورونا وتداعياتها، حسبما يفيد البنك الدولي في عدد يونيو/حزيران ٢٠٢١ من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية.

وعلى الرغم من هذا الانتعاش، سيكون الناتج العالمي أقل بنسبة ٢% تقريبا من توقعات ما قبل الجائحة بحلول نهاية العام الحالي. ولن تتراجع الخسائر في متوسط نصيب الفرد من الدخل بحلول عام ٢٠٢٢ في نحو ثلثي بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ومن بين الاقتصادات المنخفضة الدخل، حيث تتسم حملات التلقيح بالبطء، أدت الجائحة إلى تبديد ما تحقق من مكاسب في مجال الحد من الفقر كما تفاقم انعدام الأمن وغير ذلك من التحديات القائمة منذ عهد بعيد.

وتعقيباً على هذه الأوضاع، قال رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس "في حين توجد بوادر تثير التفاؤل بشأن الانتعاش العالمي، فإن الجائحة مازالت تنشر الفقر والتفاوتات بين سكان البلدان النامية حول العالم... ولذلك فالجهود المنسقة عالمياً أمر أساسي لضمان تسريع وتيرة توزيع اللقاحات وتخفيف عبء الديون، ولا سيما عن البلدان المنخفضة الدخل. ومع انحسار الأزمة الصحية، سيكون لزاما على واضعي السياسات معالجة الآثار الدائمة للجائحة واتخاذ الخطوات اللازمة لتحفيز النمو الأخضر الشامل والقادر على مواجهة الصدمات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على استقرار الاقتصاد الكلي ".

ومن بين الاقتصادات الكبرى، من المتوقع أن يصل معدل نمو الاقتصاد الأمريكي إلى ٦,٨% هذا العام، مما يعكس تأثير إجراءات المساعدات المالية واسعة النطاق، ورفع القيود المفروضة لمكافحة انتشار الفيروس. كما أن النمو في الاقتصادات المتقدمة الأخرى آخذ في التحسن، وأن كان بدرجة أقل. ومن بين بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن ينتعش النمو في الصين مسجلاً ٨,٥% هذا العام، الأمر الذي يعكس انطلاق الطلب المكبوت.

أما بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية كمجموعة فمن المتوقع أن تشهد نمواً بنسبة ٥,٩% هذا العام، مدعومة في ذلك بزيادة الطلب وارتفاع أسعار السلع الأولية. لكن ثمة عوامل تعوق الانتعاش في كثير من تلك البلدان منها عودة ظهور إصابات بالفيروس، وبطء حملات التلقيح، فضلا عن توقف المساندة على صعيد السياسات في بعض الحالات. وباستثناء الصين، من المتوقع أن يكون الانتعاش في هذه المجموعة من البلدان أكثر تواضعاً ٤,٤%. وتشير التوقعات إلى أن الانتعاش في

الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية سيبلغ ٤,٧% عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من ذلك، فإن المكاسب التي حققتها هذه المجموعة من الاقتصادات لا تكفي لتعويض الخسائر التي مُنيت بها أثناء فترة الركود عام ٢٠٢٠، ومن المنتظر أن يقل الناتج عام ٢٠٢٢ بنسبة ٤,١% عن توقعات ما قبل الجائحة.

ومن المتوقع أيضاً أن يظل متوسط نصيب الفرد من الدخل في العديد من بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية دون مستويات ما قبل الجائحة، وأن تؤدي الخسائر إلى تفاقم حالات الحرمان المرتبطة بالصحة والتعليم ومستويات المعيشة. وكان من المتوقع أن تفقد القوى الرئيسية المحركة للنمو زخمها حتى قبل أزمة كورونا، ومن المرجح أن تزداد هذه النزعة قوة بفعل التأثيرات السلبية للجائحة.

ومن المنتظر أن يكون النمو في الاقتصادات المنخفضة الدخل هذا العام هو الأبطأ في السنوات العشرين الماضية بخلاف عام ٢٠٢٠، وهو ما يعزى جزئيا إلى البطء الشديد في حملات التلقيح. ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات المنخفضة الدخل بنسبة ٢,٩% عام ٢٠٢١ قبل أن تسجل ٤,٧% عام ٢٠٢٢. ومن المنتظر أن يكون مستوى الناتج في هذه المجموعة عام ٢٠٢٢ أقل بنسبة ٤,٩% من توقعات ما قبل الجائحة.

ويبحث جزء تحليلي من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية كيف يمكن لخفض تكلفة التجارة، مثل الجوانب اللوجستية المرهقة والإجراءات عند الحدود، أن يساعد في تعزيز الانتعاش والشمول المالي في بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية عن طريق تيسير التجارة. وعلى الرغم مما حدث من انخفاض على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، لا تزال تكاليف التجارة في هذه البلدان أعلى بمقدار النصف تقريبا عنها في الاقتصادات المتقدمة، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة لارتفاع تكاليف الشحن والخدمات اللوجستية. ويمكن تحقيق وفورات كبيرة في التكلفة من خلال الجهود الرامية إلى تبسيط العمليات التجارية وشروط التخليص الجمركي، وتحسين البنية التحتية للنقل والحوكمة، والتشجيع على زيادة تبادل المعلومات، وتعزيز المنافسة في مجال الخدمات اللوجستية المحلية، وتجارة التجزئة والجملة ويجب تدخل المشرع لضبط العملية التجارية.

وفي هذا الصدد، يقول إندرميت جيل، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون النمو المنصف والمؤسسات المالية "كانت الروابط التي تحققت من خلال التجارة وسلاسل القيمة العالمية محركا أساسيا للتقدم الاقتصادي للبلدان النامية وانتشلت الكثيرين من براثن الفقر. لكن في ظل الاتجاهات الحالية، من المتوقع أن تتراجع وتيرة نمو التجارة العالمية خلال العقد المقبل... ومع تعافي

الاقتصادات النامية من جائحة كورونا، يمكن لخفض تكلفة التجارة أن يهيئ بيئة مواتيــة للعــودة إلــى سلاسل الإمداد العالمية وإعادة تنشيط النمو التجاري".

ويعرض جزء آخر من التقرير تحليلا لارتفاع التضخم العالمي الذي واكــب انتعــاش النشــاط الاقتصادي. فقد أدى الركود العالمي عام ٢٠٢٠ إلى أقصر انخفاض في معدل التضخم وأسرع ارتفــاع لاحق، وذلك بالمقارنة بفترات الركود العالمية الخمس الأخيرة. وفي حين أن التضخم العالمي سيواصل ارتفاعه على الأرجح خلال الفترة المتبقية من العام، فمن المتوقع أن يظل التضــخم ضــمن النطاقــات المستهدفة في أغلب البلدان المستهدفة للتضخم. وفي تلك الأسواق الناشئة والاقتصــادات الناميــة التــي يرتفع فيها التضخم فوق المستوى المستهدف، قد لا يكون هناك ما يبرر الاستجابة على صعيد السياســة النقدية شريطة أن يكون مؤقتا وتظل توقعات التضخم ثابتة.

وذكر مدير مجموعة الآفاق الاقتصادية أيهان كوس "ارتفاع معدل التضخم عالمياً قد يؤدي إلى تعقد خيارات السياسات أمام بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في الأشهر المقبلة حيث بعض الاقتصادات مازالت تعتمد على إجراءات المساندة التوسعية لضمان الانتعاش الدائم... ومالم تتم معالجة المخاطر من ارتفاع حجم الدين إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة للضغوط التضخمية في الاقتصادات المتقدمة."

وقد يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية وتسارع معدل التضخم الكلي إلى تفاقم التحــديات المرتبطــة بانعدام الأمن الغذائي في البلدان المنخفضة الدخل. وينبغي لواضعي السياسات فــي هــذه البلــدان أن يضمنوا ألا تسبب معدلات التضخم المرتفعة في تغيير توقعات التضخم على المــدى البعيــد ومقاومــة الدعم أو ضوابط الأسعار لتجنب فرض ضغوط تصاعدية على أسعار الغذاء العالمية. وبدلا من ذلــك، سيكون من المفيد وضع سياسات تركز على توسيع بــرامج شــبكان الأمــان الاجتمــاعي، وتحســين اللوجستيات، وتحقيق قدرة إمدادات الغذاء على الصمود إزاء تغير المناخ.

وسنرى الآفاق الإقليمية لعملية الشمول المالي:[٣٧]

---

[٣٧] ١- **شرق آسيا والمحيط الهادئ:** من المشرق آسيا والمحيط الهادئ: من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في المنطقة بنسبة ٧,٧% عام ٢٠٢١ و٥,٣% في ٢٠٢٢. للاطلاع على المزيد، انظر عرض عام عن المنطقة (باللغة الإنجليزية).

٢- **أوروبا وآسيا الوسطى:** من المتوقع نمو اقتصاد المنطقة بنسبة ٣,٩% هذا العام و٣,٩% في العام المقبل. للاطلاع على المزيد، انظر عرض عام عن المنطقة (باللغة الإنجليزية).

رابعا: استجابة مجموعة البنك الدولي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)

منذ بدء جائحة فيروس كورونا، استثمرت مجموعة **البنك الدولي** أكثر **من ١٥٧ مليار** دولار لمكافحة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة، وهي أسرع وأكبر استجابة لأي أزمة في تاريخها. ويساعد هذا التمويل **أكثر من ١٠٠ بلدٍ** على تدعيم التأهب لمواجهة الجائحة، وحماية الفقراء والوظائف، وإعطاء دفعة لتحقيق تعافٍ غير ضار بالمناخ. كما يساند البنك أكثر **من ٥٠ بلداً من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل**، أكثر من نصفها في أفريقيا، بشراء لقاحات كورونا ونشرها، ويتيح موارد تمويلية لهذا الغرض **بقيمة ٢٠ مليار دولار** حتى نهاية عام ٢٠٢٢.

٣- **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:** من المتوقع نمو النشاط الاقتصادي للمنطقة بنسبة ٥,٢% عام ٢٠٢١ و٢,٩% العام المقبل. للاطلاع على المزيد، انظر عرض عام عن المنطقة (باللغة الإنجليزية).

٤- **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** يتوقع نمو النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٢,٤% في العام الجاري و٣,٥% العام المقبل. للاطلاع على المزيد، انظر عرض عام عن المنطقة.

٥- **جنوب آسيا:** من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في المنطقة بنسبة ٦,٨% عام ٢٠٢١ و٦,٨% في ٢٠٢٢. للاطلاع على المزيد، انظر عرض عام عن المنطقة (باللغة الإنجليزية).

٦- **أفريقيا جنوب الصحراء:** من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في المنطقة بنسبة ٢,٨% عام ٢٠٢١ و٣,٣% في ٢٠٢٢. للاطلاع على المزيد، انظر عرض عام عن المنطقة (باللغة الإنجليزية).

https://www.worldbank.org.commodies

إجمالي الناتج المحلي سينمو بنسبة ٢,٨% بنهاية عام ٢٠٢١

المطلب الثاني

قانون تنظيم التمويل متناهي الصغر بين النظرية والتطبيق

تمهيد:

في إطار الجهود المبذولة من الدولة أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠١٨م قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء، ويسهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد من عدد من الخدمات المالية.

حيث سمح القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤م بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر وتوسعة نطاق الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها عن طريق قاعدة البيانات المتوفرة لديها للوصول إلى أكبر عدد من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية الذى يعد حافزا إضافيا للصناعات الصغيرة المكملة، ويفتح آفاقا أوسع لخلق فرص العمل والحد من البطالة.[٣٨]

---

[٣٨] وقد وصل إجمالي عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة التي تزاول نشاط التأجير التمويلي ٢٢٨ شركة في نهاية عام ٢٠١٨م، وبلغت جملة التمويلات الممنوحة من خلال تلك الشركات حوالي ٤١٠٦ مليار جنية مقارنة بـ ٢٨٠٦ مليار جنية عام ٢٠١٧م بمعدل نمو نسبته ٤٦% وتضاعفت قيمة العقود خمسة أضعاف قيمتها في ٢٠١٤م البالغة ٧ مليار جنيه، وهو ما يعكس حجم التطور في نشاط التأجير التمويلي واعتماد الشركات علية كأحد آليات تمويل المشروعات.

في إطار اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب كأحد أهداف التنمية المستدامة فقد قامت بدعم نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وتوعية المجتمع عن دور التمويل متناهي الصغر، وإصدار العديد من القرارات التنظيمية والرقابية التي كان لها أثر طيب على هذا النشاط، حيث قامت الهيئة بالسماح لجهات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول.

وأثمر ذلك عن وصول أرصدة التمويل متناهي الصغر في نهاية ٢٠١٨م إلى ١١,٥ مليار مقارنة ب ٧,١ مليار جنية وبمعدل نمو بلغ ٦٢% في حين ارتفع عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر بنهاية عام ٢٠١٨م إلى ٢,٨ مليون مستفيد مقارنة ٢,٣ مليون مستفيد، مما يعنى إضافة أكثر من ٥٠٠ ألف مستفيد خلال عام ٢٠١٨م.

أولاً: نص القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨م في المادة ٥٦ بشأن التأجير التمويلي متناهي الصغر:

نصت المادة ٥٦ بالقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨م على أنه "يجوز أن ترخص الهيئة بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤م بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وذلك بالشروط والقواعد التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة، على أن تتضمن على الأخص ما يلي: –

١. ألا تقل قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر للشركة أو الجمعية أو المؤسسة الأهلية من واقع أخر قوائم مالية معتمدة عن خمسة ملايين جنيه.
٢. أن تكون الشركة أو الجمعية أو المؤسسة العاملة في مجال العمل الأهلي غير مخالفة للقانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤م المشار إليه أو القرارات الصادرة تنفيذا له وقت تقديم طلب الترخيص.
٣. أن تقدم الشركة أو الجمعية أو المؤسسة العاملة في مجال العمل الأهلي خطة عمل متضمنة ألا تزيد قيمة عقدا التمويل على الحد الأقصى للتمويل وفقاً لأغراض التمويل المحددة بالقانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤م المشار إليه.
٤. ويشترط لمباشرة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر الالتزام بالقواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة على أن تتضمن على الأقل البنود الواردة بالمادة ٦٠ من هذا القانون.[٣٩]

قامت جهات التمويل بزيادة تواجدها وانتشارها الجغرافي عن طريق ١٨٤٩ منفذ تمويل بنهاية عام ٢٠١٨م تغطى معظم مراكز مدن الجمهورية مقارنة ١٦٥٧ منفذ بنهاية ٢٠١٧م.

تطوير نشاط التمويل متناهي الصغر منذ عام ٢٠١٨ الى عام ٢٠٢٢ ، الاحصائيات بنهاية الملاحق بالرسالة ص ٤٢٣.

وقد استحوذت محافظات الصعيد على ٤٩% من إجمالي تلك المنافذ بعدد وصل إلى ٩٤٩ منفذ بينما بلغ عدد المنافذ في باقي المحافظات ٩٨٣ منفذ بنهاية عام ٢٠١٨م.

ويستحوذ التمويل الفردي على ٨,٤ مليار جنية من جملة التمويلات البالغة ١١,٥ مليار جنية بنهاية عام ٢٠١٨م مقارنة ب ٥,١ مليار جنية من جملة التمويلات البالغة ٧,١ مليار جنية بنهاية عام ٢٠١٧م وبمعدل نمو ٦٦%.

ولقد أسهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ حيث استحوذت الإناث على ٦٨,٨ % من إجمالي عدد المستفيدين البالغ ٢,٨ مليون مستفيد.

التقرير السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية ٢٠١٨ من ص ٣٩ وما بعدها.

[٣٩] نص القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ لتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم بالجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (ج)، ١٤ أغسطس لسنة ٢٠١٨، مادة ٥٦.

ثانياً: قانون تنظيم التمويل متناهي الصغر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م والمعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠م:

ويعد التمويل متناهي الصغر من أبرز الآليات الرئيسية والفعالة التي أتاحت التمويل والخدمات والأدوات المالية للمشروعات والمنشئات المتناهية الصغر، ويتيح وسائل تمويلية مختلفة ومتنوعة، بما يسهم في مساعدتها على توسيع أو تطوير الأنشطة الاقتصادية متناهية الصغر، فضلا عن الدور البارز لنشاط التمويل متناهي الصغر في الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات المالية لفئات لم تكن تتعامل مع القطاع المالي من قبل.

وقد صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م بشأن تنظيم التمويل متناهي الصغر، سعياً وراء تحقيق الهيئة العامة للرقابة المالية للشمول المالي، ويعمل على توسيع وزيادة قاعدة المساهمين في حجم الاستثمارات مما يعمل على إنعاش الاقتصاد القومي، على نحو يتناسب مع قدرة هذه الفئات من جهة وتأمين المنشئات الممولة لضمان حقوقها من جهة أخرى، وحدد الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة.

وضع القانون إطارا عاما منظماً للنشاط محيلاً للهيئة إصدار القرارات المنظمة لكل الأمور المتعلقة بالتمويل متناهي الصغر على وجه التفضيل.

ونجد أن التأجير التمويلي متناهي الصغر والتأجير التمويلي ظهر بديلاً للبيع في إنجلترا وويلز واستخدام على نطاق واسع في أجزاء مختلفة والتأجير التمويلي هو ظاهرة موجودة منذ زمن طويل عبر التاريخ المسجل على الألواح الطينية في إنجلترا وتم اكتشافها عام ١٩٨٤ في مدينة أورهن العالم كوسيلة للحصول على المعدات الرأسمالية السامرية القديمة. [٤٠]

---

[٤٠] قانون تنظيم التمويل متناهي الصغر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م والمعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠م

وتشير الأدلة التاريخية إلى أن السومريين القدماء استخدموا التأجير على نطاق واسع حوالي ٥٠٠٠ قبل الميلاد.[١]

وهناك عقود إيجار موثقة كتأجير للمعدات الزراعية حيث قام الكهنة بتأجير الأراضي والأدوات الزراعية للمزارعين وتعاقد الملك البابلي حمورابي، والقدماء المصريين واليونانيين والرومان وتوثيق ذلك بعقود[٢].

وقام فرسان الحروب الصليبية بعمل عقود كانت معروفة من القرن ٢٠١٠ قبل الميلاد لتأجير دروعهم[٣]، وكذلك كان هناك أشكالا من أشكال عقود التأجير للمعدات كنوع من أنواع التأجير التمويلي التمويلي والتأجير متناهي الصغر في زمن الفينيقيين القدماء لتأجير السفن وكان قديما يعرف بقانون ويلز[٤].

وتم قبول التأجير التمويلي على نطاق واسع كشكل من أشكال الائتمان الذي يسمح للمستأجر بالحصول على المعدات[٥].

عرض محاور قانون تنظيم التمويل متناهي الصغر على:

أ- مجالات التمويل متناهي الصغر والجهات التي يجوز لها مزاولته:

حدد القانون الجهات التي يجوز لها مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكامه، شريطة أن يتوافر فيها بعض المتطلبات واهمها: [٦]

---

(1) Historical evidence suggests that leasing was widely used by the ancient sumerians cira 5000 Bc. I davies, equipwent and motor vehicle leasing and hiring law and practice (sweet, maxwell London, 199) 3, by reference to c-o livinjn , 5000 years of leasing (sevnsk leasing AB, Stockholm , 1970)

-deparetment of trade and industry, equipment leasing in the UK: a report and cuide to the UK equipment leasing industry (hmso, London, 1995)2.

(2) Jeffrey Teylor, "the history of leasing http://fbinusiness.com/historyofleasing.htm#history.

(3) http://www.leasingsolutionlic.com/why/history.

(4) http://www.gmvleasing.co.Uk/leastypes/historyofleasing.asp.

http://www.leasingsolutionsltc.com/why/history.shtml.

(5)Department of trade and industry, equipment leasing in the UK: A report and guide to the UK equipment leasing industry (hmso, London, 1995)2.

(٦) قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٤م.

١. أن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية.
٢. أن يقتصر نشاطها على مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر والخدمات المرتبطة به.
٣. توفير الحد الأدنى لرأس المال، وإدارة المخاطر، ومتابعة عمليات التمويل ونظام فحص شكاوى العملاء.
٤. توافر الخبرة المناسبة وحسن السمعة في كل من أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون عن التمويل والمخاطر.
٥. عدم صدور أي أحكام بعقوبة جناية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو حكم بشهر الإفلاس ضد أي من أعضاء مجلس الإدارة ما لم يكن قد رد الاعتبار.
٦. أن يكون للشركات مراقب حسابات واحد على الأقل من بين المقيدين بسجلات الهيئة لهذا الغرض.

وقد أجاز القانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية مزاولة النشاط، شريطة أن يكون نظامها الأساسي متضمنا تقديم التمويل متناهي الصغر للغير، واقد أكد القانون على عدم سريان أحكامة على البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر " الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا ".

وأعطى القانون للهيئة العامة للرقابة المالية دون غيرها الحق في منح تراخيص مزاولة النشاط وحظر على الشركات أن تقوم بتصفية أصولها أو التوقف عن النشاط ألا بعد لحصول على موافقة الهيئة.

وفى إطار ضبط الأسواق وضمان استقرارها وسلامة الأداء، أجاز القانون الهيئة أن تلزم الشركة بزيادة رأسمالها وفقاً لجدول زمني محدد.

وفيما يتعلق بمجالات النشاط فقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٤م مؤكداً على أن يقتصر تقديم الأغراض الاقتصادية دون الاستهلاكية في المجالات الإنتاجية أو الخدمية أو التجارية المولدة للدخل، وذلك كالمجالات الزراعية والأنشطة المرتبطة بها، كتربية الحيوانات والطيور والمزارع السمكية وصيد الأسماك، وأيضاً المجالات الإنتاجية والصناعية والحرفية وتشمل كذلك مجالات الإنتاج والتصنيع في مجال المنسوجات والحياكة.

أما المجالات الخدمية فتشمل أعمال المقاولات والتشطيب والنقل والتعبئة والتخزين والصيانة.

ب-قواعد وضوابط تعامل الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية بنشاط التمويل متناهي الصغر:

حرص قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٤م، ٣١ لسنة ٢٠١٥م على أن يتناول العديد من الأمور المتعلقة بمزاولة النشاط بالتفصيل، ويأتي في مقدمتها متطلبات حوكمة جهة التمويل، ومنها وجود وحدة داخلية تختص بالمراجعة الداخلية، والضوابط المصاحبة لإعداد القوائم المالية الدورية السنوية والربع سنوية مع إخطار الهيئة بها، فضلاً عن قواعد منح التمويل للعملاء، وأبرزها عدم تمويل العميل تمويلاً يفوق طاقته على السداد والاستعلام عن العملاء.

وضع القرار أيضاً ضوابط تحكم العلاقة التعاقدية فيما بين العملاء والشركات المانحة للتمويل، ويتضمن مدة التمويل ومبالغة ومقابل التأخير، والضمانات التي يقدمها العميل أن وجدت وافرد القرار تنظيما بشأن معالجة شكاوى العملاء، ابتدأ من إلزام الشركات بأنشاء سجل قيد شكاوى العملاء، والبيانات التي يجب تضمينها في هذا السجل من تاريخ ورقم القيد واسم مقدمها وما انتهى إليه الرأي منتهيا بإلزام الشركات بفحص الشكاوى خلال فترة وجيزة لا تتعدى الأسبوع.

في ظل الجهود المتواصلة من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية للعمل على تعزيز نشاط التمويل متناهي الصغر فقد قام مجلس إدارتها بإصدار القرار رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠١٦م، والذي أتاح توزيع وثائق التأمين متناهي الصغر في فروع تأمين الحياة والحوادث الشخصية والتأمين الطبي طويل الأجل، والممتلكات في جميع فروع الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر، وفقاً لأحكامه.

ج-وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية:

وأنشئت وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية بموجب أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م وهى وحدة مستقلة بالهيئة للرقابة على نشاط التمويل المتناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتختص بتنظيم ورقابة ومتابعة نشاط التمويل متناهي الصغر، من حيث متابعة أداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ووضع قواعد التفتيش والرقابة على تلك الجهات، فضلاً عن التنسيق مع الجهات المعينة بما يسهم في تطوير التمويل متناهي الصغر وإدارة المخاطر المرتبطة به والعمل على تماثل قواعد وضوابط ممارسة النشاط بين الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية الممارسة للنشاط.

د- الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر:

ونص القانون في مادته رقم ١٨ على إنشاء الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، وجعل له شخصية اعتبارية مستقلة، وعهد إليه بتقديم التوصيات بشأن تنمية نشاط التمويل متناهي الصغر وزيادة الوعي به وتبنى المبادرات الداعمة للنشاط وإلزام جميع الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر بالانضمام إلى الاتحاد.

ه- آليات ودية ومرنة لحل المنازعات:

وقد وضع التشريع رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م العديد من الوسائل الودية البديلة لحل المنازعات المتعلقة بنشاط التمويل المتناهي الصغر، بخلاف الطرق القضائية وتتنوع هذه الوسائل بين " تقديم الشكاوى، ولجان التظلم، ومن القرارات الإدارية " فضلاً عن التحكيم كأحد الوسائل الناجزة والمستقلة التي نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ والتي تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية على تفعيل العمل بمقتضاه.

و- ضمان الالتزام بأحكام القانون وتوقيع التدابير والعقوبات:

وضع القانون إطارا قانونيا يعمل على ضمان التزام الشركات والجهات المزاولة لنشاط التمويل متناهي الصغر بتطبيق أحكامه، بدء من وضع أحكام إلزامية على تلك الجهات، حتى لا تتعرض لأي من التدابير أو العقوبات، مروراً بما أناطت به الهيئة من العمل على التحقق من إنفاذ تلك القواعد، وصولا لتوقيع الجزاءات في الحالات التي حددها القانون.

وقد حدد القرار سالفاً البيان والذكر رقما ١٧٢ لسنة ٢٠١٤م، ٣١ لسنة ٢٠١٥م العديد من المتطلبات التي يجب مراعاتها من جانب الشركات والجهات، ومخاطبة الهيئة بشأنها بشكل دوري للتحقق من سلامة أدائها، كمعايير الملاءة المالية، وقواعد إعداد القوائم المالية، وكذلك الالتزام بما رسمته القرارات من إجراءات تتعلق بإخطار الهيئة في حالة نقل أو غلق أو فتح فروع للشركة أو الجمعية أو المؤسسة الأهلية، وكذلك حوالة المحافظ الائتمانية، موجباً على كل شركة وجهة تحديد مسئول اتصال مع الهيئة.

وفى حالة ما تبين للهيئة قيام الشركة أو الجهة بمخالفة أي من أحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له، يكون للهيئة أن تتخذ العديد من التدابير التالية ومنها:

١. توجيه تنبيه إلى الشركة أو الجهة بإزالة المخالفة.

٢. أو المنع من مزاولة كل أو بعض الأنشطة المرخص بمزاولتها.
٣. أو حل مجلس إدارة الشركة.
٤. أو إصدار قرار بدمج الشركة في شركة أخرى.
٥. أو إلغاء الترخيص للشركة.....

وأحكاما لدور الهيئة الرقابي، أجاز القانون في المواد (٢٠-٢٤) لرئيس الهيئة تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للجرائم التي تقع من الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الأهلية التي تزاول النشاط التمويل متناهي الصغر بالمخالفة لأحكام القانون، ويعاقب مرتكبها بعقوبة بين الحبس والغرامة على النحو المقرر بمواد القانون.

ثالثاً: قواعد وضوابط مجلس إدارة الهيئة رقم ١٤ لسنة ٢٠١٩ بشأن مزاولة الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر:

تلتزم الشركات التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م المشار إليه والمرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر بالآتي: [١]

١. تخصيص مبلغ لا يقل عن ١٠ مليون جنية لمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر.
٢. إمساك حسابات مستقلة لمزاولة نشاط التأجير متناهي الصغر.
٣. إعداد قوائم مالية مستقلة لمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر.
٤. الالتزام بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٩١ لسنة ٢٠١٨م بشأن معايير الملاءة المالية للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي وذلك فيما عدا معايير التركز.
٥. ألا تتجاوز قيمة إجمالي التمويل الممنوح الحد الأقصى المنصوص علية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر.

أ- تسري في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر قواعد معايير الملاءة المالية الآتية: [٢]

١. **الحد الأقصى للتمويل الممنوح:**

---

[١] قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٩م بشأن قواعد وضوابط مزاولة الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، المادة الأولى.

[٢] قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٩م بشأن قواعد وضوابط مزاولة الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، المادة الثالثة.

يجب ألا يتجاوز قيمة إجمالي التمويل الممنوح الحد الأقصى المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر.

٢. **الرافعة المالية:**

يجب ألا تتجاوز إجمالي قيمة القروض والتسهيلات التي تحصل على عليها الجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل عمليات التأجير التمويلي متناهي الصغر ٩٠ % من إجمالي قيمة المبلغ المخصص لمزاولة هذا النشاط وذلك على النحو الوارد من المادة الأولى أو الثانية من هذا القرار.

٣. **التوازن بين الأصول والخصوم:**

يجب ألا تزيد مدة عقود التأجير التمويلي المتناهي الصغر عن أجال القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الجمعيات والمؤسسات الأهلية لأغراض تمويل الأصول المؤجرة.

٤. **معيار السيولة:**

يجب ألا تقل نسبة الأصول السائلة منسوب إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم عن ١٠٠% وذلك وشكر للمعادلات الآتية:

$$\frac{\text{الأصول السائلة}^{(1)}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم}^{(2)}}$$

٥. **حساب الاضمحلال المخصصات للتمويلات المشكوك في تحصيلها وإعدام الديون:**

تسرى في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، الأحكام المنظمة لحساب الاضمحلال "المخصصات" للتمويلات المشكوك في تحصيلها وإعدام الديون الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٩١ لسنة ٢٠١٨م بشأن معايير الملاءة المالية للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي على أن يراعى في شأن العوائد المهمشة عدم الاعتداد بأي عوائد مستحقة لتمويلات تم منحها إذا تم التأخر في سدادها مدة تجاوز ١٨٠

(١) يقصد بالأصول السائلة، النقدية والودائع لدى البنوك وأذون الخزانة وسندات الخزانة ووثائق صناديق أسواق النقد.

(٢) يقصد بصافي التدفقات النقدية الخارجية قيمة التدفقات النقدية الخارجة مطروحا منها قيمة التدفقات النقدية الداخلة.

يوما ومع ذلك يمكن الاعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلاًت المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة ٦ اشهر بنسبة لا تقل عن ٢٠ % من أصل الدين.

ب-تختص الوحدة بتنظيم ورقابة ومتابعة نشاط التمويل متناهي الصغر وهي في سبيل ذلك وعلى الأخص ما يلي:(١)

١. وضع شروط الحصول على ترخيص بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
٢. وضع القواعد والمعايير اللازمة لمزاولة الجمعيات والمؤسسات الأهلية للنشاط المشار إليه وإدارة المخاطر المرتبطة به.
٣. وضع ضوابط مساهمة الجمعيات الأهلية في الشركات التي تعمل في مجال التمويل متناهي الصغر.
٤. الحصول على البيانات والمعلومات عن ذلك النشاط الذي تزاوله الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وإعداد الدراسات المرتبطة به وإصدار التقارير والإحصائيات الخاصة به.
٥. متابعة أداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية الممارسة لهذا النشاط واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من التزاماتهم بأحكام هذا القانون وبالقواعد والمعايير التي تضعها الوحدة.
٦. وضع قواعد التفتيش والرقابة على الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مجال مزاولتها لنشاط التمويل متناهي الصغر.
٧. عرض تقارير المتابعة على رئيس الهيئة متضمنة التوصيات اللازمة بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية المخالفة لأحكام هذا القانون أو التي لا تلتزم بقواعد ومعايير مزاولة النشاط.
٨. التنسيق مع الجهات المعنية بما يسهم في تطوير نشاط التمويل متناهي الصغر وإدارة المخاطر المرتبطة به والعمل على تماثل قواعد وضوابط ممارسة النشاط بين الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية الممارسة للنشاط.

تلتزم جميع الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية الخاضعة لأحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤م بموافاة الهيئة أو الوحدة بحسب الأحوال بما تطلبه من تقارير أو إحصائيات أو معلومات تتصل بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر.(١)

---

(١) الجريدة الرسمية -العدد ٤٦ (تابع)، ١٣ نوفمبر لسنة ٢٠١٤، القانون ١٤١، المادة ١٣.

تلتزم الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تباشر نشاط التمويل متناهي الصغر بإمساك حسابات وإعداد قوائم مالية مستقلة لهذا النشاط وفقاً للمعايير والشروط الواردة في المادة التاسعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٨م.[٢]

ج-تلتزم الجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة النشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر بأن تتبع أسس تقييم الجدارة الائتمانية عند منح التمويل أو زيادته أو تجديده وعند تكوين المخصصات ويجب أن يشمل ذلك ما يلي:(٣)

١. وجود نظام جيد لتقييم المخاطر قبل منح التمويل للعملاء يساعد على قياس جودة الائتمان لكل تمويل على حده.
٢. إجراء مراجعة ائتمانية للتمويلاًت الممنوحة لكافة العملاء مرة واحدة كل سنة مالية على الأقل.
٣. التأكد من توافر الشروط والضمانات واستيفاء كافة المستنداًت القانونية قبل صرف التمويل للعملاء.
٤. وجود قاعدة معلومات ائتمانية تمكن من التنبؤ بأية تغيرات قد تطرأ على أوضاع العملاء.
٥. إجراء مراجعة للعملاء غير المنتظمين وإعداد تقارير ربع سنوية بشأنهم يتم عرضها على مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة الأهلية بحسب الأحوال.
٦. توافر نظام المتابعة الائتمانية بعد منحة التمويل للتأكد من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية.

وتم في القانون الإنجليزي الاقتراح الأول بشأن تسجيل أمان الشركات في تقرير الماس في عام ١٩٨٩[٤] وفى عام ٢٠٠٢ قدمت ثلاث أوراق استشارية بالقانون رقم ١٦٤، وفى عام ٢٠٠٤

---

[١] الجريدة الرسمية –العدد ٤٦ (تابع)، ١٣ نوفمبر لسنة ٢٠١٤، القانون ١٤١، المادة ١٤.

[٢] الجريدة الرسمية –العدد ٤٦ (تابع)، ١٣ نوفمبر لسنة ٢٠١٤، القانون ١٤١، المادة ١٥.

[٣] قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٩م بشأن قواعد وضوابط مزاولة الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، المادة الرابعة.

[4] Financeele asing initernatlo naltrade by guojinliu athesis submitted to the university of birmingham for the degree of doctor of philosophy Birmingham law school college of Birmingham May 2010, p. 22.

قدم اقتراح لإصلاح نظام الأمان للشركات، وفى عام ٢٠٠٥ قدم القانون ٢٩٦ مفهوم موحد للمصلحة الضامنة للنظر في المصالح المختلفة التي تعمل كضامن.

في "VCC" يأخذ تعريف "المصلحة الأمنية" المهج الوظيفي، الذي بدأ في المادة ٩ من القانون التجاري الموحد في إنجلترا، تمت صياغة مصلحة ضمان على أنها مصلحة في ممتلكات شخصية والولايات المتحدة تضمن سداد أو أداء الديون.[١]

د- مع عدم الإخلال بالتقارير الدورية الواجب على الجمعيات والمؤسسات الأهلية تقديمها للهيئة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣١ لسنة ٢٠١٥م بشأن قواعد ومعايير ممارسة النشاط التمويل المتناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية تلتزم الجمعيات والمؤسسات الأهلية بإعداد تقرير دوري عن محفظة التأجير التمويلي متناهي الصغر وذلك وفقاً للنموذج المعد من الهيئة لهذا الغرض على أن يرسل للهيئة في خلال أسبوعين من نهاية كل شهر متضمناً ما يلي:(٢)

- إجمالي حجم المحفظة وحجم التمويلات والتسهيلات التي تم توظيفها في عمليات التأجير التمويلي متناهي الصغر.
- نسبة السيولة.
- الإفصاح عن أهم المخاطر التي واجهتها الجمعيات أو المؤسسات الأهلية والأساليب التي اتبعتها لدرئها.

ه- تسري في شأن الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١٨م بشأن إعداد وعرض القوائم المالية ومواعيد تقديمها للجهات المرخص لها بين مزاولة نشاط التأجير

-a diamond, a review of security interesis in property for the department of trade and industry (HMSO, London, 1989), on behalf the department of trade and industry, para 9.7.16.

(1) Drafted regulation section 3(1).

(٢) قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٩م بشأن قواعد وضوابط مزاولة الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، المادة الخامسة.

التمويلي والتخصيم وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم.[١]

رابعاً: أهمية التأجير التمويلي كأحد آليات الشمول المالي في مصر:

التأجير التمويلي يكتسب أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للسوق المصري باعتباره أحد آليات الشمول المالي في مصر، وحاجته لثورة إنتاجية تنهض باقتصاداته واستثماراته وتعمل على مسايرة التقدم التكنولوجي الهائل وتعالج الركود الذي يعيشه السوق والاقتصاد المصري، وكذلك الاستثمار وتظهر هذه الأهمية الخاصة لمزايا التأجير التمويلي لمصر فيما يلي:

١. فتح قنوات جديدة لتوظيف المدخرات القومية بصورة تسهم في دفع حركة التصنيع ويضفى عليها نوعاً من التطوير والتحديث وتنشيط الاستثمارات المنتجة.[٢]
٢. إتاحة وسيلة مناسبة من وسائل التمويل تتناسب مع ظروف السوق المصرية حيث يتميز هذا السوق بتوافر العديد من الكفاءات والخبرات البشرية مع تضاؤل الموارد المالية الذاتية لها.
٣. العمل على زيادة الإنتاج المحلى في مختلف المجالات مما يؤدى إلى تقليل الحاجة للاستيراد وزيادة فرص التصدير وتحسين أوضاع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
٤. الإسهام الفعال في إدخال التكنولوجيا اللازمة لتحسين ورفع كفاءة كافة المرافق والخدمات والعمل على التطوير الصناعي وإنشاء مصانع جديدة أو القيام بعمليات الإحلال والتجديد لهذه المصانع.
٥. خلق فرص عمل كثيرة وواسعة بما يسمح لامتصاص العمالة الزائدة في معظم مجالات سوق العمل المصري والتقليل من حدة البطالة المنتشرة بمصر والعمل على تشغيل الكوادر والكفاءات والخبرات البشرية الكبيرة المعطلة.[٣]

---

[١] قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٩م بشأن قواعد وضوابط مزاولة الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، المادة السادسة.

[٢] عبد الرحمن السيد قرمان عقد التأجير التمويلي دراسة مقارنة، ص ٢٠ وما بعدها.

[٣] محمود فهمي، التأجير التمويلي الجوانب القانونية والمحاسبية والتنظيمية، ص ١٨ وما بعدها.

٦. تخفيف حدة التصاعد المستمر في الأسعار للمنتجات وذلك لان تكلفة التمويل بالتأجير التمويلي تقل عن الكثير من تكاليف الوسائل الأخرى وتقليل تكلفة الوحدات المنتجة وبالتالي سعر بيعها.[١]

٧. خفض أثر التضخم، والتقليل من تأثيرها على قيمة تكلفة إنشاء المشروعات الجديدة أو توسيعها حيث أن توفير المال اللازم يحتاج لفترة زمنية كبيرة يؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الآلات المطلوبة والمعدات مما يؤدى إلى رفع تكلفة المشروع.

٨. يعد التأجير التمويلي دعامة أساسية لرفع جودة المنتج المصري[٢] وقدرته على المنافسة الدولية والعالمية.

أهمية ودور التأجير التمويلي

ويظهر جليا أهمية ودور التأجير التمويلي في مجالات عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر

المجال الأول: تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي والتخصيص وتوسيع قاعدة الملكية:[٣]

تظهر أهمية التأجير التمويلي كأحد الوسائل المهمة والفعالة التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة لتنفيذ سياستها المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والتخصيص، فتستطيع شركات قطاع الأعمال العام أن تقوم بعمليات الإحلال والتجديد لآلاتها ومعداتها وخطوط إنتاجها عن طريق التأجير التمويلي لما تحتاجه من آلات ومعدات وأجهزة حديثة لازمة لزيادة الإنتاج أو تحسينه وذلك دون تحميل ميزانيتها أو الميزانية العامة للدولة تكاليف هذه المعدات والآلات، بل كل ما تتكفله مقابل دفع الإيجار الذى يتفق عليه مع الجهات المؤجرة وهو بطبيعة الحال أقل تكلفة من الثمن الكامل في حالة الشراء واستخدمت مصر هذا النظام في تجديد أسطول الطيران بشركة مصر للطيران وأدى ذلك إلى الإسراع في الإحلال والتجديد

---

[١] د. فخري الدين الفقي، صناعة التأجير التمويلي، ص ١٩ وما بعدها.

[٢] حمد الله محمد حمد الله النظام القانوني لإيجار الطائرات (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات القانونية تصدرها كلية الحقوق جامعة أسيوط، العدد الثاني والعشرون ١٩٩٩، ص ٩٢ وما بعدها.

[٣] محمود فهمي وآخرون، التأجير التمويلي الجوانب القانونية والمحاسبية والتنظيمية، ص ١٩ وما بعدها.

وزيادة الإنتاجية وزيادة الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة الإنتاج وجعلة أقدر على المنافسة داخليا وخارجيا، ويمكن استخدام التأجير التمويلي كأحد وسائل الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية.

المجال الثاني: مجال التشييد والبناء والمقاولات:

بعد أن اتبعت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي تبين أن القدرة المالية لمجال التعمير والتشييد والبناء يشكل عائقاً كبيراً لتنفيذ المشروعات في تلك المجالات التي تحتاج إلى سيولة وتمويل مستمر وكبير حتى يتمكن المقاولون وأصحاب المشروعات من تحقيق أهدافهم في توفير المعدات والآلات للبناء والتعمير.[١]

وعلى سبيل المثال فقد طبقت وزارة التربية والتعليم نشاط التأجير التمويلي في بناء المدارس الجديدة بالتعاون مع القطاع الخاص للوفاء بمتطلبات المناطق المحرومة من المدارس على مستوى الجمهورية.[٢]

وتلجأ بعض شركات المقاولات إلى التأجير التمويلي للحصول على الآلات والمعدات، وذلك لتنفيذ بعض الأعمال الخاصة لبعض مشروعاتها وكذلك استئجار أنواع معينة من السيارات في تنفيذ مشروعاتها في مواقع ومشاريع ذات طبيعة خاصة مثل بناء الكباري والمدن الجديدة، ونجد أنه يكون هناك حاجة ماسة في مثل هذه المشروعات إلى الآلات والمعدات والمولدات الكهربائية التي لا تستطيع الشركات الصناعية تمويلها بمفردها وقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية في تيسيرات لحل المشكلات التي تواجه تطور ونمو ونشاط التأجير التمويلي عند التعامل مع قرارات خاصة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك للاستجابة لقرار وزارة الإسكان رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠١٥م بما ييسر ويسهل استخراج كافة التراخيص اللازمة خلال مدة بسيطة.[٣]

---

[١] فخر الدين الفقي، صناعة التأجير التمويلي، ص ٥٣ وما بعدها، محمود فهمي وآخرون التأجير التمويلي، ص ٢٠ وما بعدها.

[٢] جريدة المصري اليوم (الاقتصاد) العدد ٦٧٢ بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠٠٦، تحت عنوان وزير التربية والتعليم يدرس تطبيق التأجير التمويلي مع وزارة المالية لبناء المدارس.

[٣] الموقع الإلكتروني

http://www.edu/sites/default/filles/all/thesis/legaispects

وتعول شركات المقاولات على نشاط التأجير التمويلي للحصول على المعدات والآلات الحديثة وتطويرها بصفة دورية ومستمر بما يسهم في سرعة تنفيذ المشروعات ويعتبر قطاع العقارات والمقاولات من أكثر الأنشطة الاقتصادية استفادة من نشاط التأجير التمويلي، وقطاع التشييد والبناء يعد من أكثر الأنشطة الاقتصادية استخداما للأدوات المالية بالسوق المصرية.

المجال الثالث: مجال الصناعة:

ولقد حددت الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من السياسات الاقتصادية المستهدفة لتطوير القطاع الصناعي ويمكن حصرها في الآتي:

- الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية في المصانع القائمة بتطوير نمط الإنتاج من حيث النوع بما يتفق مع احتياجات السوق المحلي من حيث الجودة والسعر وذلك لمنافسة الإنتاج المستورد من الخارج.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية والقطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الجودة للسلع الصناعية ومراقبة الجودة من خلال مجلس وطني يتولى مهام تقييم جهات منح شهادات الجودة.
- التوسع في الصناعات الصغيرة والمتوسطة جنباً إلى جنب مع الصناعات الكبيرة واعتبارها صناعات مغذية ومكملة لها.
- تعميق التصنيع المحلي للمعدات والآلات الاستثمارية، وتطوير الأجهزة القائمة بالتصميم الهندسي.
- إنشاء شركات التأجير التمويلي يوفر تأجير الآلات والمعدات على مشروع يرهق ميزانيته ذلك[1] ويساهم التأجير التمويلي بقدر كبير وملموس في هذا المضمار، وتبدو الحاجة الماسة للتأجير التمويلي مع ضرورة الإحلال والتجديد والتطوير الكثير والمستمر وخطوط الإنتاج وذلك لرفع جود منتجاتها وكذلك لمنافسة المنتجات الأجنبية باستخدام أحدث وأفضل الفنون[2]

---

[1] وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٧-١٩٩٨-٢٠٠١-٢٠٠٢) المجلد الأول المكونات الرئيسية والقطاعية، إبريل ١٩٩٧، ص ٤٢.

[2] فخر الدين الفقي، صناعة التأجير التمويلي، ص ٥٢ وما بعدها، محمود فهمي، التأجير التمويلي ص ٢٣ وما بعدها.

الإنتاجية والتكنولوجية الحديثة ونجد أن الحياة والبيئة الصناعية والاستثمارية كل يوم تأتي بالجديد ولابد من مسايرة التقدم والتكنولوجيا الحديثة.[١]

المجال الرابع: مجال الزراعة والري:

ومن باب اهتمام الدولة بالرقعة الزراعية واستصلاح الأراضي الزراعية بأحدث الماكينات الزراعية والري والحرث الحديث، يتطلب ذلك التوسع في مجال التأجير التمويلي،[٢] وذلك لتحضير المستثمرين وزيادة الإنتاج ورفع التنمية ودعم حركة النمو الاقتصادي، لا سيما العاملة في مجال الزراعة، ونجد أيضاً تطور هائل وكبير في تمويل قطاع الثروة السمكية في تسويق الإنتاج وتمويل مستلزمات المشروعات من معدات وآلات حديثة ومن ثلاجات ووسائل نقل[٣] وغيرها، ولابد أن نحذو حذو اليابان التي أصبحت من الدول الأولى على مستوى العالم في الإنتاج الزراعي الحديث، باستخدام احدث وسائل التكنولوجيا الحديثة بالرغم من صغر الرقعة الزراعية لدى اليابان وضرورة زيادة التوجه بنشاط التأجير التمويلي نحو قطاع التأجير الزراعي وحذو التجربة اليابانية في هذا المجال.[٤]

وتعد الزراعة بلا شك إحدى مجالات تنفيذ السياسات الإصلاحية، ويتطلب ذلك استخدام الآلات الحديثة في العديد من مجالات الزراعة من الحرث والري والحصاد والتخزين لزيادة إنتاج الرقعة الزراعية والتوسع فيها وبالتالي يجب تعظيم الإنتاج باستخدام أحدث التقنيات الزراعية والتي تتطلب تمويلاً ضخما والحصول على تلك الآلات بطريقة الشراء مرتفع التكاليف ولا تستطيع المزارع الصغيرة والمتوسطة توفير المال اللازم لشرائها والتأجير التمويلي كان حلاً لتلك الأزمة وتلك المعضلة، ويعد استخدام التقنيات الزراعية الحديثة والآلات والمعدات والتكنولوجية الحديثة في نطاق الزراعة مواجهة

---

[١] تم تسجيل عقدين معدات ثقيلة في أعمال حفر بمشروع قناة السويس الجديدة بقيمة ٤,٩ مليار جنية لصالح الشركة المصرية للحفر البحري راجع الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠١٥/١١/١١ www.masryalyom.com/

[٢] د. محمود فهمي، التأجير التمويلي، ص ١٩ وما بعدها، فخر الدين الفقي، صناعة التأجير التمويلي، ص٥٥.

[٣] جريدة الأهرام العدد ٤٤٦١٥، ٣٠ يناير ٢٠٠٩، ص١٠، قيام عدة مشروعات بالفيوم باستخدام التأجير التمويلي لاستبدال مراكب وأدوات الصيد البدائية للصيادين التي يعود بعضها إلى ثلاثينيات القرن الماضي واستبدالها بمراكب وأدوات حديثة.

[٤] د. محمد بهجت عبد الله قايد، النظام القانوني للاستثمار، ص ٥٠ وما بعدها.

غير مباشرة لاتساع نطاق التصحر وتحجيمها وزيادة الرقعة الزراعية والتقليل من حدة الاستيراد والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.[١]

المجال الخامس: المجال الطبي والمستشفيات والعيادات:

نظراً لارتفاع تكاليف الحصول على المعدات الطبية التي يحتاجها الأطباء في عياداتهم الخاصة أو المستشفيات أو المراكز الطبية، كان لابد من البحث عن مصدر جديد للتمويل يغطي التكلفة بشكل يتيح للأطباء حديث التخرج، تجهيز عياداتهم ويتيح للأطباء القدامى تحديث معداتهم حيث أن المعدات الطبية في تطور دائم وتكنولوجيا حديثة ومستمرة،[٢] فتعتبر تكلفة المعدات الطبية التي يحتاجها الأطباء في المستشفيات أو عياداتهم خاصة أو المراكز الطبية باهظة الثمن ومكلفة جداً وتحتاج إلى سيولة كبيرة في حالة شرائها ومن أمثلة تلك المعدات الطبية أجهزة الأشعة، وخاصة أشعة الرنين المغناطيسي والأشعة المقطعية وأجهزة فحص القلب ووحدات العناية المركزة وكذلك غرف العمليات وما تحتاجها من تجهيزات وكذلك المعامل العامة ولذلك يعتبر هذا المجال مجالاً خصبا لنشاط التأجير التمويلي لتوفير تلك الأجهزة والآلات والمعدات الطبية للأطباء.

فتأجير الأجهزة الطبية يساهم في تخفيض مخاطر التقدم التكنولوجي، لأن تلك الأجهزة في تطور مستمر، ولابد من ملاحقة التجديد والتطور التكنولوجي لأداء الخدمة الطبية المميزة على أكمل وجه، فنجد أن استئجار الأصول من أجهزة طبية ومعدات هو البديل الأفضل للحصول على العديد من الأصول المعقدة تكنولوجياً التي تواجه مخاطر التقادم السريع[٣] وغير المتوقع بالنسبة للشركات المتخصصة في تأجير الأجهزة الطبية لمخاطر أقل، حيث يقوم بشراء العديد من الأجهزة الطبية وإعادة تأجيرها، وفي ظل هذا التنوع للأصول المؤجرة قد تفقد بعض الأجهزة جزء من قيمتها على غير المتوقع وقد يقابل ذلك احتفاظ بعض الأجهزة الطبية الأخرى بمستويات مرتفعة من قيمتها على غير

---

[١] الائتمان الزراعي يدخل مجال التأجير التمويلي راجع:

www.akhbarak.news/17/8/2015

[٢] فخر الدين الفقي، صناعة التأجير التمويلي ص ٥٥، محمود فهمي وآخرون، التأجير التمويلي ص٢٢ وما بعدها.

[3] اتحاد الصناعات "يشارك بمؤتمر شراكة التنمية للتأجير التمويلي في ١٠ نوفمبر ٢٠١٥ وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو ٢٧٥,٣ مليار جنية ساهم القطاع الخاص بنحو ٢٢٣,٩ مليار جنية بنسبة ٨١,٣ % وساهم القطاع بنحو ٥١,٥ مليار جنية بنسبة ١٨,٧% راجع الموقع http://www.maseress.com/egynews/49850.

المتوقع أيضاً بالإضافة إلى توافر فرص أفضل للشركات المؤجرة من الفرص المتاحة أمام الأطباء في الحصول على أسعار جيدة عند إعادة بيع الأجهزة المستعملة، وبهذا فإن التأجير التمويلي يساعد أيضاً في تحقيق الهدف المنشود للأطباء في توفير الأجهزة والمعدات الطبية بأجهزة حديثة بأسعار مناسبة.[١]

المجال السادس: مجال البترول:

الواقع العملي يسفر عن أهمية تنمية أنشطة شركات البترول المصرية وتطوير معامل التكرير فيها وكذلك تطوير الناقلات لتكثيف عمليات التنقيب عن البترول في مصر، فعملية البحث والاستكشاف عن البترول تحتاج إلى آلات ومعدات لعمليات الحفر، ويساعد ويساهم نشاط التأجير التمويلي في توفير تلك الآلات والمعدات لشركات البترول، ويتسنى لها أن تقوم باستئجار تلك المعدات والآلات بدلاً من شرائها بأثمان وتكاليف باهظة، أو الحصول على القروض البنكية المرهقة لتلك الشركات لتحقيق ضالتها المنشودة في توفير التمويل اللازم لها.[٢]

المجال السابع: مجال الحاسبات الإلكترونية:

ونظراً لدخولنا عصر العولمة وما يشهده العالم بأثره من حدوث طفرة كبيرة وهائلة في جميع المجالات من تكنولوجيا حديثة وتقدم علمي كبير وملحوظ خاصة في مجال الحاسبات الإلكترونية والاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الإنترنت والهواتف المحمولة التي تنقلنا نقلة رائعة في مختلف المجالات والحصول على المعلومة بطريقة سهلة ومبسطة وأصبح العالم بأثره بين يديك وأي معلومة تستطيع الحصول عليها بسهولة ويسر في شتى المجالات فإنه يمكن بنظام التأجير التمويلي لشركات القطاع العام والخاص أن تحصل على جميع ما تحتاجه من أجهزة وحاسبات إليه وأجهزة إلكترونية وفاكس وغيرها من الأجهزة والتكنولوجيا الحديثة بدلاً من الشراء بتكاليف مرتفعة وكبيرة.[٣]

المجال الثامن: مجال النقل والمواصلات واللوجستيات والصيد:

---

[١] وزير الاستثمار يعرض خطط تنشيط التأجير التمويلي، بجريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٩.

[٢] البنك المركزي المصري، حيث تسعى مؤسسات مصرية لتوسيع مجال التأجير التمويلي والتمويل بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٠.

[٣] فخر الدين الفقي، صناعة التأجير التمويلي، ص ٥٥، محمود فهمي وآخرون، التأجير التمويلي، ص٢٢ وما بعدها.

يلعب قطاع النقل واللوجستيات في مصر دوراً حيوياً وبارزاً في حركة التجارة العالمية حيث تمر أكثر من ٨٪ من سفن الشحن البحري في العالم عبر قناة السويس كل عام، ويتم شحن حوالي ٩٠٪ من تجارة مصر الخارجية من خلال الموانئ، وتستثمر مصر في توسيع وتطوير قدرتها وطاقتها اللوجيستية بما يتوازى مع حجم التجارة.[١]

وهناك حالات تلجأ فيها منظمات الأعمال إلى استئجار الأصول لتحقيق المرونة مثل لجوء بعض المدارس الخاصة إلى شركات التأجير التمويلي لاستئجار وسائل لنقل الطلاب من وإلى منازلهم خلال العام الدراسي وكذلك تلجأ شركات الطيران إلى استئجار الأصول والطائرات لتخفيض المخاطر وتحديث أسطولها الجوي، لتشغيل الخطوط التي يتم تغييرها بشكل مستمر.[٢]

وقد استعانت شركة مصر للطيران على شراء خمس طائرات من طراز "إيرباص ٣٢" لدعم أسطولها الجوي وتفاوضت مع شركة إيرباص لتصنيع الطائرات وذلك بنظام التأجير التمويلي. [٣]

ونظام التأجير التمويلي كطريق لحصولها على أعداد من الطائرات ونسب مئوية واضحة من مجموع أساطيلها الجوية وانتشر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تأجير الطائرات لمدة طويلة [٤]ونجد أيضاً مساهمة نشاط التأجير التمويلي في مساعدة الشركات البحرية في تطوير وتحديث أسطولها البحري وذلك نظراً للمبالغ الباهظة والتكاليف الكبيرة التي تحتاجها لشراء السفن ومعدات الصيد فهذه عملية مكلفة جدا لذلك تلجأ إلى شركات التأجير التمويلي.

ونظراً إلى الطبيعة الاستثمارية الضخمة التي تتصف بها صناعة النقل بصفة عامة والسكك الحديد بصفة خاصة وكذلك عجز المصادر التمويلية التقليدية الذاتية للحكومة وعجزها عن إدخال

---

[١] اللوجيستية أو ما يعرف بالعربية فن السوقيات وهو فن وعلم إدارة تدفق البضائع والطاقة والمعلومات والموارد الأخرى كالمنتجات والخدمات وحتى الطاقات البشرية من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك، ومن الصعب أو من المستحيل إنجاز أي تجارة عالمية أو عملية "استيراد أو تصدير" نقل للمواد الأولية أو المنتجات وتصنيعها دون دعم لوجيستي احترافي، وتتضمن اللوجيستيات: تجميع المعلومات، نقل، جرد، التخزين، المعالجة المادية والتغليف. أنظر الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki

[٢] محمد بهجت عبد الله قايد، النظام القانوني للاستثمار، صـ٥٠

[٣] جريدة الشرق الأوسط "جريدة العربي الدولية" الأربعاء ١٣ صفر ١٤٢٤ هجرياً، ١٦ إبريل ٢٠٠٣ العدد ٨٩٥، المساء الأسبوعية ٢٠٠٣/٥/١٧، ص٢.

[٤] أنظر الموقع الإلكتروني

http://www.damascusniversity.edu.sy/mag/iaw/images/stories/601.628.

التحسينات الرأسمالية على الهياكل الأساسية فقد شكل التأجير التمويلي احدى الوسائل الاستثمارية المهمة التي يمكن للدول النامية اللجوء إليها للإسراع بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما بعد نجاحها في معظم الدول النامية، في ظل ما يقدمه هذا الأسلوب من ميزات ائتمانية متعددة تسهم في تحديث هياكلها الأساسية وتزويدها بما تحتاجه من أصول رأسمالية حديثة بهدف رفع كفاءتها الاقتصادية وتقديم خدماتها للجمهور بما يتفق مع الاتجاهات الحديثة في منظومة الاقتصاد العالمي وصولاً إلى أهمية اللجوء لهذا الأسلوب التمويلي في تفعيل مشروعات النقل وكذلك مجال النقل البري كسيارات النقل ذات الحمولات الثقيلة والثلاجات الكبيرة المتنقلة والأتوبيسات كل هذه النشاطات تحتاج إلى التأجير التمويلي وكذلك الحاويات ومعدات حفر الأنفاق والنقل البحري كالسفن والقوارب ومجال الاتصالات كمحطات الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث أن الحصول على تلك المعدات يحتاج إلى تكاليف مرتفعة ويحتاج إلى رؤوس الأموال الضخمة فإن نشاط التأجير التمويلي يمثل الحل الأمثل.[١]

والهيئة العامة للرقابة المالية حريصة على متابعة التطورات العالمية في صناعة التأجير التمويلي، وأكد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية خلال كلمته الأولى لمؤتمر التأجير التمويلي الذي عقد في ٢٠١٥/١١/١٠ أنه يمكن الاعتماد بصورة أكبر على التأجير التمويلي في مختلف الأنشطة الاقتصادية لأنه يسد احتياجات ويوزع الأعباء على عدة سنوات دون الاحتياج لتوفير تمويل ضخم على دفعة واحدة. [٢]

ونرى أنه تستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية لرفع محفظة التأجير التمويلي إلى ٦٠ مليار جنية بحلول عام ٢٠٢٢ مقارنة بأقل من ٢٤ مليار جنية في الوضع الحالي.

وأيضاً تستهدف الهيئة خلال أعوام ٢٠١٨ –٢٠٢٢ توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر لمضاعفة أعداد المستفيدين لتصل إلى ٤ مليون مستفيد مقارنة ب ٢ مليون مستفيد في الوقت الحالي.[٣]

جدول يوضح الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي (يناير–مارس 2020)

م	اسم الشركة	عدد العقود	قيمة العقود	الحصة السوقية %

[١] حمد الله محمد حمد الله، النظام القانوني لإيجار الطائرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، طبعة ١٩٩٩م، ص١٠٩ وما بعدها، ص١٤٣ وما بعدها، فخر الدين الفقي، صناعة التأجير التمويلي ص٥٤، محمود فهمي وآخرون، التأجير التمويلي ص٢٤ وما بعدها.

[٢] أنظر الموقع الإلكتروني:

www.vetogate.com/189.10/11/2015

[٣] الاستراتيجية الشاملة للأنشطة غير المصرفية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، ص ٧٣، تصدر عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

1	بي إم للتأجير التمويلي	65	(بمليون جنيه)	
2	بيت الخبرة للتأجير التمويلي (تكنوليس)	8	3024.47	18.45%
3	كوربليس للتأجير التمويلي -مصر (كورب ليس)	53	2606.25	15.90%
4	كايرو للتأجير التمويلي	26	1868.33	11.40%
5	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	5	1056.45	6.45%
6	شركة جلوبال ليس للتأجير التمويلي	38	1030.61	6.29%
			849.88	5.19%

جدول يوضح الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطا[1]

		يناير-مارس ٢٠٢١		يناير-مارس ٢٠٢٠	
م	النشاط	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأرضي	13375.21	81.33 %	13468.32	82.18%
2	آلات ومعدات	938.59	5.71%	620.8	3.79%
3	سيارات نقل	764.14	4.65%	879.09	5.36%
4	معدات ثقيلة	502.06	3.05%	549.59	3.35%
5	سيارات ملاكي	361.77	2.20%	307	1.87%
6	خطوط إنتاج	298.68	1.82%	409.68	2.5%
7	أجهز مكتبية	50.79	0.31%	7.5	0.05%
8	بواخر	38.96	0.24%	70.6	0.43%
9	أخرى	115.01	0.70%	76.95	0.47%
	الإجمالي	**16445.25**	**100.00%**	**16389.53**	**100.00%**

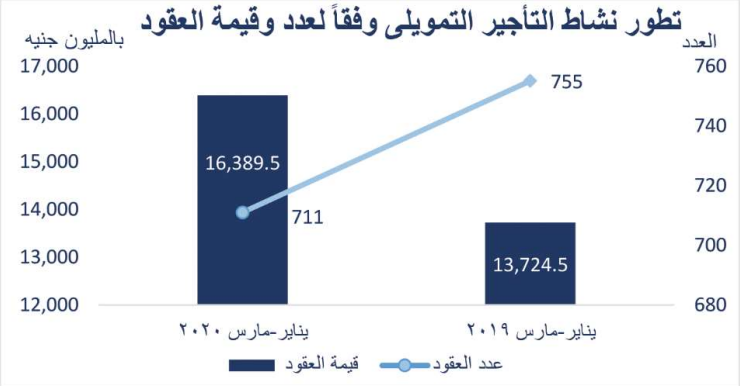

[1] يتضح من الجدول السابق أن الفترة من يناير– مارس 2021 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 13.4 مليار جنيه وبنسبة 81.3 % من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائما إلى قروض لتنفيذه)، يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط الآلات و معدات باستحواذها على ٥,٧ % من إجمالي قيمة العقود وبقيمة بلغت ٠,٩٤ مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات نقل بقيمة عقود بلغت نحو ٠,٧٦ مليار جنيه وبنسبة ٤,٦٥ % من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

شكل يوضح تطور نشاط التأجير التمويلي وفقاً لعدد وقيمة العقود

جدول يوضح تطور نشاط التأجير التمويلي وفقاً لعدد وقيمة العقود[1]

البيان	يناير-مارس ٢٠٢١	يناير-مارس ٢٠٢٠	معدل التغير %
عدد العقود	890	711	25.2%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	16,445.2	16,389.5	0.3%

الخاتمة:

يعتبر التأجير التمويلي كوسيلة من وسائل التمويل محل اهتمام الكثير من فروع العلم فيتناول علم الإدارة المالية لتحديد معايير المفاضلة بينه وبين وسائل التمويل وعلم المحاسبة عند إعداد ميزانية المشروع الذي يحوز أموالا مؤجرة تمويليا والمشروع الذي يزاول نشاط التأجير التمويلي يهتم بعلم الاقتصاد لدراسة الآثار التي يرتبها انتشار هذا النشاط على ميزان المدفوعات ونسبة التضخم والسياسة الائتمانية والنقدية والمالية عموما، وخاصة ما يتعلق بالمعاملة الضريبية سواء بالنسبة للمشروع المؤجر

[1] شهدت الفترة من يناير–مارس عام ٢٠٢١ ارتفاعا في هذا النشاط من حيث قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٠، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفتر لتصل إلى نحو 16.44 مليار جنبيه مقارنة ١٦,٤٠ مليار جنبيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدر 0.3 % بينما ارتفع عدد العقود من ٧١١ عقدا إلى ٨٩٠ عقدا وبمعدل ارتفاع بلغ ٢٥٠٢%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

أو المستأجر والمعاملة الجمركية للسلع المستوردة بغرض تأجيرها تمويليا ويعتبر عقد الاعتماد الإيجاري ومن خلال احتفاظ المؤسسة المالية لملكية الأصول المنقولة المؤجرة وسيلة استحداثها الواقع التجاري.

لتلبية احتياجات المشاريع الاقتصادية لأجل مواكبة التطور التكنولوجي الهائل والسريع في وسائل الإنتاج ويعد عقد التأجير التمويلي مكن خلال الاحتفاظ المؤسسة المالية بالملكية طيلة مدة العقد وسيلة تمويلية من احدث وسائل التمويل العصرية التي تجنب المشاريع الاقتصادية معوقات ومخاطر تمويلها بالوسائل التقليدية من خلال القروض والشراء بالتقسيط وغيرها إذ يعتبر هذا العقد من وسائل التمويل الأقل خطورة بالنسبة للمول مقارنة مع وسائل التمويل الأخرى ويوفر التمويل اللازم والكامل لتوسيع نشاط المشروع وتطوره ومواكبة أي تطور تكنولوجي.

وانتهينا بعد البحث في موضوع رسالتنا إلى جملة من النتائج أهمها:

١- تحدثنا عن التأجير التمويلي متناهي الصغر وتعزيز عملية الشمول المالي

٢- معرفة قانون تنظيم التمويل متناهي الصغر ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠ .

٣- معرفة بعض مجالات التأجير التمويلي والتمويل متناهي الصغر

٤- معرفة دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في عملية التمويل والالتزامات المفروضة عليها.

وتأتي دراستنا لعقد التأجير التمويلي طبقا للقانون المصري ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية على القانون.

وذلك لتجلية أحكامه وبحثا عن حلول لما يتعرض تطبيقه من مشكلات قانونية حتى ينتشر في ضوء رؤيا قانونية واضحة تجعل اطراف عملية التأجير التمويلي على بينة من أمرهم وخاصة أن مؤيدي هذا النظام من رجال الاقتصاد يتوقعون له نجاحا كبيراً في مجالات الإنتاج والخدمات التي تتطلب تكنولوجيا عالية التكلفة وسريعة التطور لا تتناسب مع الإمكانات المالية المحدودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اذا أرادت اقتناء هذه الأصول الإنتاجية وهذا كان موضوع رسالة الدكتوراه وعقد التأجير التمويلي كأحد آليات الشمول المالي كما نظمه القانون المصري والنظام السعودي ومشروع القانون الاتحادي الإماراتي بالإضافة إلى القانون الفرنسي.

وفى النهاية أن كان لي من جهد قدمته في هذه الرسالة، فهو جهد المقل وعمل بشري لا يخلو من تقصير غير مقصود فالكمال لله وحده، وحسبه، انى اجتهدت وحاولت ومن أصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله اجر، وأرجو من الله عزوجل قد وفقت في تحقيق أهداف الدراسة والرسالة.

وفى الختام لا يسعني أن اذكر ما قاله العماد الأصفهاني حول طبيعة النقد لاي عمل بشري رغم كل محاولة للتحسين والتهذيب والتنقيح.

واني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه ألا قال في غده لو كان هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، لو قدم هذا لكان أفضل، لو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقد على جملة البشر والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

التوصيات:

واهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة تتمثل ففي الاتي:

١- إدخال التأجير التمويلي ضمن المقررات الدراسية في كليات الحقوق والتجارة، وكذلك المعاهد وتنظيم دوراًت تدريبية للطلاب وإقامة ورش عمل وندوات حول التأجير التمويلي.
٢- نجاح التأجير التمويلي يتوقف على كفاءة الجهاز العامل به وإلمام العاملين به بنظام المعلومات والحاسب الآلي وتوفر لديهم خبرة في التسويق ودراسة حالة السوق ومتطلباته ووجود أشخاص على دراية كاملة وكافية بقوانين الضرائب ونظم المحاسبة والجمارك المعمول بها.
٣- تفعيل دور المحاكم الناشئة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ وجعل اختصاص نظر المنازعات الخاصة الناشئة عن عقد التأجير التمويلي لهيئة تحكيم تابعة للمحاكم الاقتصادية.
٤- الشفافية المالية والإفصاح عن الأداء المالي والاجتماعي للمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وزيادة الرقابة من الأجهزة الرقابية بالدولة، وذلك على شركات القطاع المالي غير المصرفي بصفة دورية وليس بنهاية العام المالي فقط بما يسهم في تدعيم الاقتصاد القومي.
٥- إخضاع المشروعات التي تزاول نشاط التأجير التمويلي لرقابة البنك المركزي وكذلك الهيئة العامة للاستثمار، وذلك تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية.
٦- توفير برامج تدريبية للكوادر البشرية العاملة، بشركات التأجير التمويلي وتدريبها وتهيئتها للتعامل مع القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٧- عقد سلسلة من المؤتمرات وورش العمل الفعالة، في القطاعات الاقتصادية والمتنوعة شهريا.

٨- إطلاق حملات توعية بأهمية التأجير التمويلي كأداة فعالة في الاقتصاد القومي وتوعية المواطنين بأهميتها، وتوعية القائمين على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حول كيفية التعامل مع آلية التأجير التمويلي، وكيفية الحصول على التمويل.

٩- تطوير سوق عمل التأجير التمويلي في مصر وتطوير بيئة أعمال التأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتفعيله للمشاركة في التمويل في المشروعات القومية خاصة مع الامتداد الاقتصادي والإداري والتنومي للدولة والعالم ككل.

١٠- ضرورة وضع ضوابط وشروط لمباشرة البنوك لنشاط التأجير التمويلي ورقابة البنك المركزي عليها.

١١- السماح لشركات التأجير التمويلي بالاطلاع بيانات على مديونية العملاء المجمعة والتي يصدرها البنك المركزي حيث تعتبر تلك البيانات من أهم مقومات القرار الائتماني.

١٢- يجب تأكيد مفهوم التأجير التمويلي لكافة الجهات الحكومية وخاصة الجمارك والضرائب على أنه مجرد أداة تمويلية وليست عملية بيع وشراء حيث مازلت تلك الرؤية محل غموض

- ومثال ذلك الوضع الجمركي الغير واضح عند انتقال حقوق الملكية في نهاية عقد التأجير التمويلي للأصل المستورد تحت قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

١٣- وأخيرا اقترح كباحث للحد من مخاطر اتباع الآتي:

١. إقامة صندوق مشترك ترعاه وتموله شركات التأجير التمويلي كصندوق ضمان لتخطيط المخاطر المتوقعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتوقف عن السداد.

٢. الاستفادة من وجود شركة ضمان الائتمان لكي تعمل باعتبارها ضمانا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتوقف عن السداد لشركات التأجير التمويلي.

٣. وفى ظل غياب الرؤية الحقيقية لنشاك التأجير التمويلي، ستواجه الشركات المصرية مشكلة كبرى في التعامل مع الأدوات المالية المستحدثة، فما زالت إمكانيات الاقتصاد المصري غير مستغلة

المراجع

المراجع العربية

د. حمد الله محمد حمد الله النظام القانوني لإيجار الطائرات (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات القانونية تصدرها كلية الحقوق جامعة أسيوط، العدد الثاني والعشرون ١٩٩٩،

د. حمد الله محمد حمد الله، النظام القانوني لإيجار الطائرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، طبعة ١٩٩٩م، ، فخر الدين الفقي، صناعة التأجير التمويلي ، محمود فهمي وآخرون، التأجير التمويلي

د. رياض فخري الآليات القانونية المميزة لعقد التأجير التمويلي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس.

د. محمود محمد فهمي، التأجير التمويلي كوسيلة من وسائل التمويل، بدون ناشر

د. مصطفى رشدي شيحة النقود والمصارف والائتمان دار الجامعة الجديدة للنشر ١٩٩٩م .

د.عبد الرحمن السيد قرمان، عقد التأجير التمويلي، دار النهضة، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الطبعة الثانية،

د. عبد الرحمن السيد قرمان، عقد التأجير التمويلي، مرجع سابق، ص ٣ وما بعدها.
د. نجوى إبراهيم السيد علي البدالي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، عقد الإيجار التمويلي

المراجع الأجنبية

"Il est bien évident, cependant, que la décision de l'entreprise de recourir ou non au crédit-bail dépendra essentiellement des avantages et inconvénients que cette méthode de financement comporte sur un plan strictement financier" MARIO GIOVANOLI, Le crédit-bail "leasing" en Europe, op. cit., n° 46 .

Comprehensive stratequ fornon Bank financial instutions, 2018 – 2022

MARIO, GIOVANOLI, Le crédit-bail" leasing" en Europe, op. cit., n° 44 et s.

(L. n°2005-882 du 2 août 2005, art.27-1). Code commerce,2011, Dalloz.

-"Les montants à payer par le preneur au cours de la période irrévocable couvrent au moins le coût d'acquisition ou de fabrication, ainsi que tous les frais accessoires, y compris les frais de financement du bailleur". MARIO GIOVANOLI, Le crédit-bail "leasing" en Europe, op. cit.,

-a diamond, a review of security interesis in property for the department of trade and industry (HMSO, London, 1989), on behalf the department of trade and industry, para 9.7.16.

Article 313-8 endsavoir plus sur cetarticle: modifie parordonnance no 2005- 429 du omai 2005 art.46. Jorf 7 mai 2005 En cas de cessionde biens compridsans une ope'ration de cre'dit, et pendant ladure'e l' ope'ration, lecessionnaire est tenu auxmems obligations que. Iece'dant qui on restegarant. Code commerce, 2011, Dalloz,

-BEY et GAVALDA. Le crédit-bail mobilier, op. cit., p. 11; MARIO GIOVANOLI. Le crédit- bail "leasing" en Europe, op. cit., n° 45

Cf. rose noe'lle Schutz, legre'dbait, op. cit 18.

Ch. Gavalda et d.cremiuxisrael juris classeurs bangueetcre'dit 1988,

CH. Gavaldaetj. Stoufflet droitbancaireinstitutions comptes operations services ed. 1992. N 503 ets.

Confercreporter . vousa rose noe' ile Schutz, ie cre'dit bail, be'p civ. Dalloz, janvie,

D. legeaisscre'dit – bail mobiliers juris classeurs commercial 1993,

D. Legeals, credit – bail mobilier, juris classur, commercial, 1993, f 442, n.8.

Department of trade and industry, equipment leasing in the UK: A report and guide to the UK equipment leasing industry (hmso, London, 1995)2.

Drafted regulation section 3(1).

F, COLLART DUTILLEUL et PH. DELEBECQUE, Contrats civils et commerciaux, op. cit., n° 835. p. 597 et s; MARIO GIOVANOLI, Le crédit-bail "leasing" en Europe, op. cit.,

Financeele asing initernatlo naltrade by guojinliu athesis submitted to the university of birmingham for the degree of doctor of philosophy Birmingham law school college of Birmingham May 2010, .

G. ripert et r.Robiot traite' dedroit commercialct. 2t. 2ed. 12 n .2422.

Jeffrey Teylor, "the history of leasing

Le contrat est conclu pour une durée déterminée, pendant laquelle le contrat, s'il est normalement exécuté, ne peut être résilié par aucune des deux parues (période irrévocable), et que". MARIO GIOVANOLl. Le crédit-baü "leasing" en Europe, op. cit.,

lyshon, Thrift (1993).

MARIO GIOVANOLI. Le crédit-bail "leasing" en Europe, op. cit., p. 45 n° 65.

Raymond guillien et jean Vincent, iexique destermes juridiques, dalloz, 13eneed

المواقع الإلكترونية

https:www.cgap.org/topicsfinncial-inclusion.

http://ar.wikipedia.org/wiki

http://iegfrance.gouv.fr/affichcode.do?

http://www.damascusniversity.edu.sy/mag/iaw/images/stories/601.628.

http://www.edu/sites/default/filles/all/thesis/legaispects
http://www.gmvleasing.co.Uk/leastypes/historyofleasing.asp.
http://www.leasingsolutionlic.com/why/history.
http://www.leasingsolutionsltc.com/why/history.shtml.
https://ar.m.wikipedia.org
https://openknowledege.worldbank.org
https://openknowledege.worldbank.org
https://www.info.org
http://fbinusiness.com/historyofleasing.htm#history.
www.akhbarak.news/17/8/2015
www.masryalyom.com/
www.oflease/ffinancing/andaxtreatment.com
www.orix.com
www.vetogate.com/189.10/11/2015
http://www.maseress.com/egynews/49850.

الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي ٢٠١٥.
الموقع الرسمي لصندوق صندوق النقد الدولي ٢٠١٥.
الموقع الرسمي للبنك الدولي ٢٠١٥.
الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية ٢٠٠٨.

أخرى

القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد ٤٦ (تابع)، ١٣ نوفمبر ٢٠١٤، والمعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية، العدد ٤١ "مكرر"، ١١ أكتوبر ٢٠٢٠
الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية ٢٠٢٢-٢٠١٨ ص ٢٢.
الاستراتيجية الشاملة للأنشطة غير المصرفية ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، تصدر عن الهيئة العامة للرقابة المالية.
البنك المركزي المصري، حيث تسعى مؤسسات مصرية لتوسيع مجال التأجير التمويلي والتمويل بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٠.
جريدة الأهرام العدد ٤٤٦١٥، ٣٠ يناير ٢٠٠٩، ص١٠، قيام عدة مشروعات بالفيوم باستخدام التأجير التمويلي لاستبدال مراكب وأدوات الصيد البدائية للصيادين التي يعود بعضها إلى ثلاثينيات القرن الماضي واستبدالها بمراكب وأدوات حديثة.
الجريدة الرسمية -العدد ٤٦ (تابع)، ١٣ نوفمبر لسنة ٢٠١٤، القانون ١٤١
الجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر "ج" في ١٤ أغسطس سنة ٢٠١٨ للقانون ١٧٦
جريدة الشرق الأوسط "جريدة العربي الدولية" الأربعاء ١٣ صفر ١٤٢٤ هجرياً، ١٦ إبريل ٢٠٠٣ العدد ٨٩٥، المساء الأسبوعية ٢٠٠٣/٥/١٧
جريدة المصري اليوم (الاقتصاد) العدد ٦٧٢ بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠٠٦، تحت عنوان وزير التربية والتعليم يدرس تطبيق التأجير التمويلي مع وزارة المالية لبناء المدارس.
قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر "ج" في ١٤ أغسطس ٢٠١٨
قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٩م بشأن قواعد وضوابط مزاولة الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، المادة الأولى.
مجلة الدارسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، ٢٠١٥، الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨م.
وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٧-١٩٩٨-٢٠٠١-٢٠٠٢) المجلد الأول المكونات الرئيسية والقطاعية، إبريل ١٩٩٧
وزير الاستثمار يعرض خطط تنشيط التأجير التمويلي، بجريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٩.